نَيلُ الفَضِيلَةِ

بِالذَّبِّ عَن الصَّحَابَةِ وَدَحضِ فِريَةِ الخَذِيلَةِ

وهُوَ رَدٌّ عَلَى دَعوَى الشَّيخ يَحيَى الحَجُورِي:

(بِالصَّحيح إن عثمان حَصلَت له خَذِيلَة)

كَتَبَهَا أَبُو العبَّاسِ الشِّحريُّ

- غَفَرَ اللهُ لَهُ بِمَا كَتَبَ-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمدُ لله القَائلُ في مُحكَمِ التَّنزيلِ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٠٠﴾ [التوبة].

والقَائلُ جَلَّ جَلالُهُ: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا ٢٩﴾ [الفتح].

والقَائلُ تَبَارَكَ وتَعالَى: ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ٨ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمۡ حَاجَةٗ مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤۡثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٩﴾ [الحشر].

❀ ❀ ❀

وصَلَّى اللهُ، وسَلَّمَ عَلَى النَّبيِّ الكَريمِ القَائلِ فِيمَا أَخرَجَهُ البُخَارِيُّ

(٣٦٧٣)، ومُسلمٌ (٢٥٤٠) عَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-، ولَفظُهُ: «**لاَ تَسُبُّوا أَصحَابِي؛ فَلَو أَنَّ أَحَدَكُم أَنفَقَ مِثلَ أُحُدٍ ذَهَبًا؛ مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِم، وَلاَ نَصِيفَهُ**».

أَمَّا بَعدُ:

فَدُونَكَ أَيُّهَا المُوَفَّقُ المُتَجَرِّدُ للحَقِّ، مَبحَثًا فيهِ الذَّبِّ عَن صَحابَةِ رَسُولِ اللهِ- صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ-، والذَّودُ عَن حِمَاهُم مِن تُهمَةٍ قَد يَستَسهِلُهَا مَن لا يُدرِكُ قُبحَهَا، ومَا تَحتَهَا مِن فِتَنٍ، وغَوَائلَ، وهِيَ دَعوَى أَنَّ عُثمَانَ حَصَلَت لَهُ خَذِيلَةٌ ... !!، والَّتِي كَرَّرَهَا - عَلَنًا- الشَّيخُ يَحيَى الحَجوري غَيرَ مَرَّةٍ، واغتَرَّ بِهَا بَعضُ الطَّلَبَةِ، وقَد سَمِعتُهَا مِنهُ - أَسأَلُ اللهَ العَظِيمَ أَن يُوَفِّقَهُ للتَّوبَةِ الصَّرِيحَةِ مِنهَا-؛ فَدَخَلتُ إِلَيهِ، وكَلَّمتُهُ فِيهَا، وقُلتُ لَهُ حِينَهَا: إِنَّ الصَّحابَةَ لَم تَحصُل مِنهُم لِعُثمَانَ أَمِيرِ المُؤمِنِينَ خَذِيلَةٌ، والقَولُ بِأَنَّ الصَّحَابَةَ خَذَلُوهُ يُخَالِفُ طَرِيقَةَ أَهلِ السُّنَّةِ..؛ فَلَم يَقبَل، واستَدَلَّ بِأَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ قَد قَالَهَا![1].

---

(١) وكَلَّمتُه - أَيضًا- فِي قَولِهِ فِي الصَّحَابِيِّ الجَلِيلِ (الأَقرَعِ بنِ حَابِسَ: هَذَا الرَّجلُ الطَّمَّاعَ!!)؛ فَسَمِعتُ مِنهُ مَا لا يَنبَغِي لِمِثلِهِ فِي مَقَامِهِ قَولُهُ!، واللهُ يُعِينُهُ عَلَى التَّوبَةِ مِن ذَلكَ - أَيضًا-.

ولَهُ كَلِمَةٌ فِي أَيَّامِ فِتنَةِ أَبِي الحَسَنِ، أُثِيرَت عَلَيهِ وهِيَ قَولُهُ: إِنَّ مِمَّن دَخَلَت عَلَيهِ شُبهَةُ الإِرجَاءِ عُثمَانُ بنُ مَظعُون - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-، مُعتَمِدًا عَلَى كَلِمَةِ الإِمَامِ ابنِ أَبِي العَزِّ الَّتِي هِيَ مِن سَبقِ القَلَمِ فِي النَّقلِ عَن شَيخِ الإِسلامِ ابنِ تَيمِيَّةَ، وبَعدَ كَلامٍ خَاصٍّ بَينِي وبَينَهُ فِي مَكتَبَتِهِ، كَتَبتُ أَورَاقًا فِيهَا أَنَّ هَذَا القَولَ قَد تَرَكَهُ، ووَقَّعَ عَلَيهَا، وكَتَبَ أَنَّ هَذَا قَولُهُ الَّذِي يَعتَمِدُهُ، وقَرَأتُ ذَلكَ فِي المَسجِدِ بَينَ مَغربٍ وعِشَاءٍ، وخَرَجَ شَرِيطُ (تَبيِينِ الكَذِبِ والمَينِ)، واليَومُ أَسمَعَنِي أَحَدُ الإِخوَةِ كَلامًا لَهُ بِصَوتِهِ فِي هَذِهِ الفِتنَةِ فِيهِ أَنَّ هَذَا

ولَـمَّا يَسَّرَ اللهُ تَعَـالَى بِالـشُّرُوعِ فِي طِبَاعَـةِ كِتَـابِ ﴿**الـصَّحَابَةُ كُلُّهُـم عُدُولٌ بِلا استِثنَاءٍ** ــ مُبَاحَثَةٌ عِلمِيَّةٌ مَـعَ بَعـضِ أَهـلِ الـسُّنَّةِ النَّبَوِيَّـةِ-﴾، أَدرَجتُ فيهِ مِن نَحوِ مُدَّة عَامٍ، أَو أَكثَر بَابًا رَابِعًا فِي الـذَّبِّ عَـن الـصَّحابَة - رِضوَانُ الله عَلَيهِم-، وتَحقِيقِ هَذِهِ المَسأَلَةِ عُنوَانُهُ:

(هَل وقَعَتْ خَذِيلَةٌ مِن الصَّحَابَةِ لِعُثمَانَ - رَضِيَ اللهُ عَنهُم جَمِيعًا-؟).

فِيهِ رَدُّ هَذِهِ المَقَالَةِ البَاطِلَةِ، والدَّعوَى العَاطِلَـةِ، وَقَـد وفَّـقَ اللهُ تَعـالَى لأُمُورٍ تَسُرُّ كُلَّ مُحِبٍّ لِـصَحَابةِ رَسُـولِ الله- صَـلَّى اللهُ عَلَيـهِ، [وعَـلَى آلِـهِ]، وسَلَّمَ-، وقَدَّر اللهُ - ولَهُ حِكمَةٌ بَالغَةٌ- وتَأَخَّرَ الكِتَابُ فِي الطِّبَاعَةِ؛ حَتَّـى الآنَ، والقَصدُ: النُّصحُ، وتَـصحِيحُ الخَطَـأ المُعلَـنِ بِـهِ حَـسبَ المُـستَطاعِ، والذَّبُّ عَن خِيَارِ الأُمَّةِ، وقَد صَرَّحتُ باسمِ المُتَعَقَّبِ عَلَيهِ بَعدَ أَن أَخفَيتُهُ، وخَتَمتُ بِمَطلَبٍ عَزِيزٍ فِيهِ بَيانُ أَنَّ هَـذِهِ الزَّلَّـةَ مِـن **حَمَاقَـاتِ الـرَّوَافضِ!!** قَدِيمًا، وحَدِيثًا، ومِن **غُلُوِّ طَائفَةٍ مِن النَّاصِبَةِ!**.

ومَعلُومٌ لَكَ - أَيُّهَا السُّنِّيُّ الفَاضِلُ- أَيَّدَكَ اللهُ- أَنَّ بَابَ الصَّحَابَةِ مِـن الأَبوَابِ الخَطِيرَةِ، بَل هُوَ بَابُ الشَّرِيعَةِ.

فَلا نَعجَبُ أَن يَقُولَ عُلَمَاءُ السُّنَّة كَمَا فِي (أَعلامِ السُّنَّةِ) - وعَلَى قَولِـهِم نَمُوتُ، ونَحيَا إن شَاءَ اللهُ تَعَالَى-:

كَلامُ ابنِ أَبِي العَزِّ، وابنِ تَيمِيَّة كَمَا كَانَ يَقُولُ مِن قَبل!؛ حِينَ يُنكِرُ ذَلِـكَ عَلَيـهِ أَصـحَابُ أَبِي الحَسَنِ، وهُوَ قَد رَجَعَ عَن هَذَا - كَمَا تَقَدَّمَ-، واليَومَ يَعُـودُ إِلَيـهِ مِـن جَدِيـدٍ!!؛ وإِذَا أَنكرَ عَلَيهِ هَذَا أَحدٌ اليَومَ عَلَّهُ يَقُولُ: يُردِّدونَ كَلامَ أَصحَابِ أَبِي الحَسَنِ!!.

وهَذَا المَسلكُ فِي بَابِ الصَّحَابَةِ مُؤذِنٌ بِـشَرٍّ عَظِـيمٍ، وخَطـرٍ جَـسِيمٍ، واللهَ العَظِـيمَ أَسأَلُ أَن يَشرَحَ صَدرَهُ، ويُعِينَهُ عَلَى الرُّجُوعِ عَن ذَلِكَ كُلِّهِ، والتَّحذِيرِ مِنهُ.

(**وَنَبرَأُ مِن كُلِّ مَـن وَقَـعَ فِي صَـدرِهِ، أَو لِـسَانِهِ، سُـوءٌ عَـلَى أَصـحَابِ رَسُولِ الله** - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ-، **وَأَهلِ بَيتِهِ، أَو عَلَى أَحَدٍ مِنهُم**.

وَنُشهِدُ اللهَ تَعَالَى عَلَى حُبِّهِم، وَمُوَالَاتِهِم، وَالـذَّبِّ عَـنهُم مَّـا اسـتَطَعنَا حِفظًا لِرَسُولِ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَـلَى آلِـهِ]، وسَـلَّمَ- **فِي وَصِـيَّتِهِ؛ إِذ يَقُولُ**: «**لَا تَسُبُّوا أَصحَابِي**»).

فَالَّلهُمَّ ارزُقنَا حُبَّهُم صِدقًا، والذَّبَّ عَنهُم حَقًّا.



وإِلَى المَقصُودِ وفَّقَ اللهُ الجَميعَ لِـمَا يُحِبُّ ويَرضَى.

البَابُ الرَّابِعُ

هَل وقَعَتْ خَذِيلَةٌ مِن الصَّحَابَةِ لِعُثمَانَ -رَضِيَ اللهُ عَنهُم جَمِيعًا-؟

هَـذِهِ الـدَّعْوى، سـمعتُ بَعـضَهُم[٢] يـدَّعيهَا، ويُقرِّرُهـا غـيرَ مَـرَّة، وخَاطَبَنِي بها -أيضًا- بَعْضُ طُلَّاب العِلْم، -غَفَرَ اللهُ لَنَا جَمِيعًا-.

وهِيَ غَلطٌ كبيرٌ، يجبُ الرُّجُوع عنـه، والتَّوْبَـة، والتَّحْـذِير منـه، **وإنَّـما أكْتُبُ هَذَا البَابَ لأمُورٍ:**

الأَمرُ الأوَّل:

التَّحْذيرُ من هَذِهِ المقَالَة؛ حتَّى لا يَغْترَّ بها أحَدٌ، وهو من النَّـصِيحَة لله، ولِرَسُوله، وللمُؤْمِنِين.

لا سِيَّما إِذَا نُشِرَت!

الأَمرُ الثَّاني:

الذَّبُّ عن صَحَابة رَسُولِ الله- صَلَّى اللهُ عَلَيه، [وعَـلَى آلِـهِ]، وسَـلَّمَ- ، وأن لا يمسَّ جَنَابهم بِشَيءٍ ظَاهرٍ، أو خَفيٍّ.

---

(٢) وهُو الشَّيخ يَحيَى الحَجُوري.

الأَمرُ الثَّالثُ:

النُّصْح للمُتكلِّم -أيًّا كَانَ-، وقد خَاطَبتُ الشَّيخَ يَحيَى في هَذِهِ المسْألَة في بَيتِهِ في جِلسَةٍ خَاصَّةٍ بَعدَ العَصرِ، وذَكَرْتُ لـه أنَّ هَـذِهِ الكَلِمـةَ تَنَـافي طَرِيقةَ أهْل السُّنَّة؛ فاسْتَدلَّ عليَّ بأن شَيْخ الإسْلَام ابنَ تيميَّة قَالهَا!

الأَمرُ الرَّابِع:

أنَّني لم أجِدْ مَـن تَـصَدَّى لبَيَانهَـا، وكَـشْفِ حقِيقَتِهـا، والنُّـصْح فيهـا للمُسْلِمِينَ، وأهْل السُّنَّة؛ وخَشيتُ من إثم الصَّمْت عَلَيها؛ فتَـصدَّيتُ لهـا من غَيْرِ إحْسَان ولا إعْجَاب، ومن عُدِمَ المَاء تَيمَّم بالتُّرابِ!



وقبلَ الشُّرُوع يَنْبَغِي أن يُعلمَ أن المَبَاحَثةَ العِلميَّةَ بَينَنَا في هَذَا لا تُسَوِّغُ احْتِقارَ أحَدٍ، أو سُـوءَ الأدبِ، ولا تَـدُلُّ عَـلَى خُبـثِ الطويَّـة، أو قَـصْد التَّعَالِي، أوحبِّ الظُّهور، ولا تُوجبُ إعَانةَ الكَافِرِينَ، أو المبتَدِعَة الضَّالِّين، أو فَتحَ بَابَ شَماتةِ الأعْدَاء، أو أنَّ هَذَا لَيْس وقتَ النُّـصْح، أو غـيرَ ذَلِـكَ من التَّعَالِيل الفَاسِدَة التي يُلْقِيها الشَّيطَان عَلَى من فَتَحَ له أذُنَيـه، وأصْـغَى إلَيْه.



فَأقُولُ-والله من وَرَاءِ القَصْد-:

هَذِهِ المقَالَة غَلَطٌ كَبِيرٌ مِن وجُوهٍ:

الأَوَّلُ:

لا يَخْفَى عَلَى سُنِّيٍّ أَنَّ من أصُولِ أهْلِ السُّنَّة والجَماعَة: سَـلَامةَ صُـدُورِهم، وقُلُوبِهم، وألْسِنَتِهم لأَصْـحَابِ رَسُـولِ الله - صَـلَّى اللهُ عَلَيـهِ، [وعَـلَى آلِـهِ]،

وسَـلَّمَ-، كـما وَصَـفَهم الله بـه في قَوْلـه تَعَـالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

والقَوْلُ بِأَنَّهُ (وقَعَت خَذِيلَـةٌ مِـن الـصَّحَابَةِ لِعُـثمَانَ -رَضِيَ اللهُ عَـنهُم جَمِيعًا-)! يُنَـافِي هَـذَا العَقْـد الأَصِـيلَ مـن سَـلَامة الأَلْـسِنَة، والقُلُـوبِ، والصُّدُور لأَصْحَاب رَسُولِ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ-!



الوَجهُ الثَّاني:

الأَصْلُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّة والجَمَاعَة أنَّ الصَّحَابَة لا يُذْكَرون إلَّا بالجَمِيلِ، ومَن ذَكَرَهم بسُوءٍ؛ فهو عَلَى غَيْرِ السَّبِيل.

فهم لا يُذكَرُون إلَّا بالجَمِيلِ من الكَلَامِ؛ لسَابِقِ فَضْلِهم، وعَظِيم عَمَلِهم، ورِضَى الله عَنْهُم، في مَنَاقبَ لَيْسَت لغَيْرِهم؛ ولهذا فنَحْنُ لا نَذْكُرهم إلَّا بالجَمِيلِ، ووَصْفُهم عُمُومًا بأَنَّهم خَذَلوا عُثْمَانَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهم-، وفِيهم المبَشَّرونَ بالجَنَّة، وأَهلُ بَدْرٍ، وأحُدٍ، والسَّابِقُونَ الأَوَّلُون من المهَاجِرِين، والأَنْصَار، وأَصْحَاب الشَّجَرة، وبَيْعة الرِّضْوَان، وغَيْرهم يُنَافي قَوْلَه تَعَالى في وَصْفِ المُؤمِنِين اللَّاحِقِينَ بِهِم -مَعهُم-: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].



الوَجهُ الثَّالِثُ:

الخَذِيلَة، والخُذْلانُ، قائمٌ عَلَى عَدَم النُّصْرة من القَادِرِ عَلَى النُّصْرة، وهي من ألْفَاظِ الذَّمِّ؛ لأنَّها تَقع في جَانِب رَفْع الظُّلم؛ إذا حَصَل الاسْتِنْصَارُ، وانْتَفَت الأَعْذَار.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٦٠].

ولِهَذَا ثَبتَ النَّهي عن هَذِهِ الصِّفَة بين المُسْلِمِينَ، وبيَّن لنا نَبيُّنا - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ- أنَّها ممَّا يُنَافي الأُخوَّة في الدِّين.

جَاءَ فِي صَحِيح مُسْلمٍ (٢٥٦٤) مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَعِيدٍ، مَولَى عَامِرِ بنِ كُرَيزٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ-: «**المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ، لَا يَظلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ**». الحَدِيثَ.

قُلْتُ: فَمَن ادَّعى عَلَى الصَّحَابة -رِضْوَانُ الله عَلَيْهِم جَمِيعًا- أنَّهم وَقَعُوا في هَذَا (الخُذلانِ)، أَو أَنَّ بَعضَهُم وقَعَ فِيهِ؛ فقَد أعْظَمَ عَلَيْهم الكَلَامَ!، واللهُ المُسْتعانُ، ويوضِّحُه الوَجْه الآتِي.



الوَجهُ الرَّابِعُ:

قد ثَبَتَ أنَّ غَيْرَ وَاحِدٍ من الصَّحَابَة الكِرَام قَدِمُوا عَلَى عُثْمَان - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-، وهو محَاصَرٌ في الدَّارِ، وطَلَبُوا منه الإِذْنَ بالقِتَال، والدِّفَاع عنه؛ فردَّهُم جَمِيعًا، وأَبَانَ لهم أنَّ مَذْهَبه تَرْك القِتَال في الفِتْنَة، وأن لا يُرَاق دَمٌ في المدِينَة بسَبِبه، وأنَّ من كَانَ لـه عَلَيـه طَاعَـة؛ فليُطِعْـه في ذَلِـك، وشَـدَّد في الأمرِ!

قال ابنُ كَثِيرٍ - رَحِمَه الله تَعَالَى- في «البِدَايـة والنِّهَايـة» (٧/ ٢٠٣/ إحْيَاء التُّراث):

«قَالَ عُثْمان للذِين عِنْدَه في الـدَّارِ **مِـنَ المهَـاجِرِينَ والأنْـصَارِ، وكَـانُوا قَرِيبًا من سَبْعِمائة،** فِيهِم:

عَبْدُ الله بن عُمَر، وعَبْدُ الله بن الزُّبَير، والحَـسَن، والحُـسَين، ومَـرْوَان، وأبُو هُرَيْرَة، وخَلْقٌ من مَوَالِيه، ولو تَرَكَهُم لمنَعُوهُ.

فَقَالَ لهم: **أُقْسِمُ عَلَى مَنْ لِي عَلَيـه حَـقٌّ أن يَكُـفَّ يَـدَه، وأن يَنْطَلِـق إلى مَنْزِله!**

وعِنْدَه من أعْيَانِ الصَّحَابَة، وأبْنَائِهم جَـمٌّ غَفِـيرٌ، وَقَـالَ لرَقِيقِـه: **مَـنْ أغْمَدَ سَيْفَه؛ فهو حُرٌّ!** ». انْتَهَى.

قُلتُ: فقَد جَاءُوا نَاصِرِينَ، مُنَاصِرِينَ، مُنْتَـصِرِينَ؛ فـرَدَّهم، وألْـزَمَهم بتَرْكِ القِتَال، وشَدَّد في ذَلِكَ! ولم يَكُونُوا يعْلَمُـون بـأنَّ الأمُورَسَـتئُولُ إلى قَتْله - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-.

فإذَا كَانَ الحَالُ عَلَى مَا ذُكِر؛ لم يَجُز لقَائِـلٍ -أيًّـا كـانَ-! أن يـدَّعِيَ أنَّهـم (قَد) خَذَلُوه!

قَالَ النَّوَوِيُّ -رَحِمَـه الله تَعَـالَى- في «شَرْحِ مُـسْلِمٍ» (١٦/ ١٢٠) عِنْـد شَرْح حَدِيث أبي هُرَيْرَةَ السَّابق:

«وأَمَّا [قَولُهُ]: (**لَا يَخْذُلُهُ**) فَقَالَ العُلَمَاءُ: الخَذلُ تَركُ الإعَانَةِ، والنَّـصرِ، ومَعنَاهُ إذَا استَعَانَ به في دَفعِ ظَالمٍ، ونَحوِهِ، لَزِمَهُ إعَانَتَهُ إذَا أمكَنَهُ، ولَم يَكُن لَهُ عُذرٌ شَرعِيٌّ». انْتَهى.

فتَأمَّل - بربِّك- أيَدْخلُ الصَّحَابَة -رِضْوَانُ الله عَلَيْهِم-، أَو بَعـضُهُم فِي لَفْظِ (الخَذيلَةِ)، ويُرْمَوْنَ به، ولهم من الأَعْذَارِ ما تَقدَّمَ؟.

وهَا أَنَا أَسُوقُ شَيئًا مِمَّا جَرَى بالسَّنَد الصَّحِيح:

١ - ثَبَتَ من طُرُق عن الأَعْمَشِ، وغَيْرِه عن أبي صَالِحٍ عن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ:

«دَخَلتُ عَلَى عُثمَانَ يَومَ الـدَّارِ؛ فَقُلـتُ: جِئـتُ لِأَنـصُرَكَ، وَقَـد طَـابَ الضَّربُ يَا أَمِيرَ المُؤمِنِينَ.

فَقَالَ: يَا أَبَا هُرَيرَةَ، أَيَسُرُّكَ أن تَقتُلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَإِيَّايَ مَعَهُم؟

قُلتُ: لَا.

قَـالَ: فَإِنَّـكَ إن قَتَلـتَ رَجُـلًا وَاحِـدًا؛ فَكَـأَنَّمَا قَتَلـتَ النَّـاسَ جَمِيعًـا، فانصَرِف مَأذُونًا لَكَ، مَأجُورًا غَيرَ مَأزُورٍ!

قَالَ: فَانصَرَفتُ، وَلَم أُقَاتِل.

[قَال: ثُمَّ جَاءَ الحَسَنُ بنُ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ -رَضِيَ اللهُ عَنهُم أَجمَعِـينَ- فَقَالَ: جئتُ يا أَمِيرَ المؤمِنِينَ أُقَاتِلُ مَعَكَ، فَأمُرنِي بِأَمرِكَ.

فَالتَفَتَ عُثمَانُ إِلَيهِ، فَقَالَ: انصَرِف مَأذُونًا لَـكَ، مَـأجُورًا غَـيرَ مَـأزُورٍ، جَزَاكُمُ اللهُ مِن أَهلِ بَيتٍ خَيرًا»][٣].

قُلتُ: وهَذَا الأَثَر ثَابِتٌ من طُرُقٍ عن أبي صَـالِح بـه، أَخْرَجَـه جَمَاعَـةٌ مِنْهم: ابنُ سَعْد في «الطَّبَقَات» (٣/ ٧٠)، وسَعِيد بن منْصُور في «التَّفْسِير»

---

(٣) مَا بَيْن المعْقُوفَين من «المجَالَسَة وجَوَاهر العِلْم» (٢/ ١٦١) بِسَنَدٍ صحيحٍ مِـن طريقِ (عُثمَان بن حَكِيمٍ، عَن أَبِي صَالحٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ).

(٢/ ٣٨٦)، وابن شَبَّة في «تَارِيخ المدِينَـة» (٤/ ١٢٠٦) وبـوَّبَ: (كَرَاهَـةُ عُثمَانَ - رَضِيَ الله عَنهُ- القِتَالَ، وَنَهيُهُ أَصْحَابَهُ عَنه)، ونُعَـيمُ بـن حمَّـادٍ في «الفِـتَنِ» (٤٣٧)، والآجُـرِّيُّ في «الـشَّريعَةِ» (١٤٤٤)، والـدَّينورِيُّ في «المجَالَسَةِ» (٢/ ١٦٠)، وأبُـو نُعَـيمٍ في «الإِمَامَـةِ» (١٤٦)، والخَطِيـبُ في «الكِفَايَةِ» (ص١٨٣)، وغَيْرُهم.



٢- وأخْرَجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصَنَّفِ» (٧/ ٥١٥)، فَقَالَ:

«عَليُّ بن حَفْص قَالَ حَدَّثنا محُمَّد بن طَلْحَـة، عـن عَاصِـم بـن كُلَيـب الجرميِّ، عن أبي قِلَابَة، قَالَ:

جَاءَ الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ إلى عُثمَانَ فَقَالَ: اخترِط سَيفِي!

قَالَ: لَا أبرَأَ اللهُ إذًا مِن دَمِك، وَلَكِن ثُمَّ سَيفَكَ[٤] وَارجع إلى أَبِيك».

إِسْنَادُه حَسَنٌ، ويَشْهَد له ما قَبْلَه.



٣- وأَخرَجَ أَبُو نُعَيمٍ الأَصبَهَانيُّ في «الإِمَامَةِ» (ص ٣٢/ رقم١٤٣):

«حَدَّثَنَا أَبُو حَامِدٍ، ثَنَا أَبُو العَبَّاسِ، ثَنَا محُمَّدُ بنُ عَمرٍو البَاهِلِيُّ، ثَنَا ابـنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ ابنِ عَونٍ، عَن نَافِعٍ، قَالَ:

«لَبِسَ ابنُ عُمَرَ يَومَئِذٍ الدِّرعَ مَرَّتَينِ».

إِسنَادُهُ صَحِيحٌ.



٤- وأَخْرَجَ ابنُ سَعْد في «الطَّبَقَات» (٣/ ٧١):

---

(٤) في «الصِّحَاحِ» (ثمم): «**وثَمَمْتُ الشيءَ: جَمَعتُه**».

«أَخْبَرَنا إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيم عن ابن عَوْنٍ عن ابن سِيرِينَ قَالَ:

كَانَ مع عُثْمَانَ يومئذٍ فِي الدَّارِ سَبعُمِائَةٍ لَو يَـدَعُهُم لَـضَرَبُوهُم، إِن شَـاءَ اللهُ؛ حَتَّى يُخرِجُوهُم مِن أَقطَارِهَا، مِـنهُمُ: ابـنُ عُمَـرَ، والحَـسَنُ بـنُ عَـلِيٍّ، وَعَبدُ الله بنُ الزُّبَيرِ».

هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عن ابن سِيرِينَ.



٥ – وأَخرَجَ الأَثَرَ أَبُو نُعَيمٍ الأَصبَهَانِيُّ فِي «الإِمَامَةِ» (ص٣٣٢/ رقم ١٤٤)، فَقَالَ:

«حَدَّثَنَا أَبُو حَامِدٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ إِسحَاقَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَمـرٍو، ثَنَـا ابـنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ ابنِ عَونٍ، عَن مُحَمَّدٍ، قَالَ:

«**لَقَد قُتِلَ، وَإِنَّ فِي الدَّارِ سَبعَمِائَةِ رَجُـلٍ مِـنهُمُ الحُـسَينُ بـنُ عَـلِيٍّ عَلَيـهِ السَّلَامُ، وَعَبدُ الله بنُ الزُّبَيرِ**».

قَالَ مُحَمَّدٌ: «**وَلَو أَذِنَ لَـهُم لَـضَرَبُوهُم؛ حَتَّـى يُخرِجُـوهُم مِـن أَقطَـارِ المَدِينَةِ**».

هَذَا إِسنَادٌ صَحِيحٌ – أَيضًا – عَنِ ابنِ سِيرِينَ.



٦ – وأَخْرَج ابنُ شَبَّةَ فِي «تَارِيخ المَدِينَة» (٤/ ١٢٠٩):

«حَدَّثنا قُرِيش بن أَنَسٍ قَالَ: حَدَّثنا هِشَام عن مُحَمَّد قَالَ:

دَخَلَ زَيـدُ بـنُ ثَابِـتٍ عَـلَى عُـثمَانَ – رَضِيَ الله عَنـهُ – فَقَـالَ: هَـؤُلَاءِ الأَنصَارُ يَقُولُونَ: دَعنَا نَكُن أَنصَارَ الله مَرَّتَينِ.

قَالَ: «**عَزَمتُ عَلَيكُم لَمَا رَجَعتُم**».

قَالَ: فَرَجَعُوا».

هَذا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عن ابن سِيرِينَ، وأخْرَجَه ابنُ أَبِي شَيْبَةَ في «المـصَنَّف» (٧/ ٥١٦)، فقَالَ:

« حَدَّثنا ابن إِدْرِيسَ عن هَشَام، عن ابن سِيرِينَ، قَالَ: جَاءَ زَيدُ بن ثَابِت إلى عُثْمان فَقَالَ: **هَذِهِ الْأَنْصَارُ بالْبَابِ، قَالُوا: إِنْ شِئْتَ أَنْ نَكُونَ أَنْصَارًا لله مَرَّتَيْنِ!**

قَالَ: «**أَمَّا قِتَالٌ فَلَا**».

وجَاءَ هَذَا الأَثَرُ عن الحَسَنِ البَصريِّ -أَيْضًا- فِيمَا أَخْرَجَهُ ابن أَبي شَيْبَةَ في «المصَنَّف» (٧/ ٥٢٤):

« [حَدَّثنا] يَزِيد بن هَارُون قَالَ: أَخْبَرنا أَبُو عُبيدَة النَّاجِي، عن الحَسَن، قَالَ:

«**أَتَت الأَنصَارُ عُثمَانَ فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ المُؤمِنِينَ، نَنصُرُ الله مَرَّتَينِ، نَصَرْنَا رَسُولَ الله** - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ-، **وَنَنصُرُكَ**.

قَالَ: **لَا حَاجَةَ فِي ذَاكَ، ارجِعُوا**.

وقَالَ الحَسَنُ: **والله لَو أَرَادُوا أَن يَمنَعُوهُ بِأَردِيَتِهِم لَمَنَعُوه!**».

هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ، أَبُو عُبَيْدَة النَّاجِي ضَعَّفُوهُ، ولكنَّه كَانَ من المخْتَصِّينَ بالحَسَنِ، ويَشْهَدُ له مَا تَقَدَّم.



٧- وأَخْرَجَ ابنُ شَبَّة في «تَارِيخ المدِينَةِ» (٤/ ١٢١٣):

«حَدَّثَنا قُرِيشُ بن أَنَسٍ عن ابن عَوْنٍ عن مُحَمَّد قَالَ:

قَالَ رَجُلٌ لابنِ عَفَّانَ: لَو رَكِبتُ فِي كتِيبَتِكَ؟

قَالَ: فَرَكِبَ، فَرَأَى رَجُلًا قَـد تَـسَبَّلَ لِرَجُـلٍ مِـن أَصْحَابِهِ، فقَتَلَهُ، فقَالَ عُثْمَانُ - رَضِيَ اللهُ عَنـهُ-: «**أَفِي نَزعِـي وتَـأمِيرِي، أَفِي نَزعِي وتَأمِيرِي؟ فدَخَلَ فِمَا صَنَعُوا شَيْئًا؛ حَتَّى قَتَلُوهُ**».

هذَا إِسْنَادٌ **صَحِيحٌ** عن ابن سِيرِينَ.



٨- وثَبَتَ -أَيضًا- في «تَـارِيخ المدِينَـة» لابـنِ شَـبَّة (٤/ ١٢٠٨)، قَالَ:

« حَدَّثنا عَفَّان عن سُلَيمان بن حَرْب قَالَ: حَمَّاد بـن زَيْـد قَـالَ: حَـدَّثنا يَحْيَى بن سَعِيدٍ قَالَ عَبْد الله بن عَامِر بن رَبِيعَة، قَالَ:

كُنتُ مَعَ عُثمَانَ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ- وَهُوَ مَحصُورٌ فِي الدَّارِ ، فَقَالَ:

«**أَعزِمُ عَلَى مَن كَانَ لَنَا عَلَيهِ سَمعٌ وطَاعَةٌ لَمَا كَفَّ يَـدَهُ وَسِـلَاحَهُ، فـإِنَّ أَعظَمَكُم عِندِي غَنَاءً اليَومَ مَن كَفَّ يَدَهُ وسِلَاحَهُ**».

هَذَا إِسْنَادٌ **صَحِيحٌ**، وأَخْرَجَه ابنُ أبي شَيْبَة في «المـصَنَّف» (٧/ ٥١٥)، وابن سَعْدٍ (٣/ ٧٠).



٩- وثَبَـتَ -أَيْـضًا- في «تَـارِيخ المدِينَـة» لابـنِ شَـبَّةَ (٤/ ١٢٠٨- ١٢٠٩)، قَالَ: «حَدَّثنا سَعِيد بن عَامِر عن صَخْر بن جُويْرِيَـةَ عـن أَيُّـوب عن ابن أبي مُلَيْكَة عن ابن الزُّبَيْر، قَالَ:

دَخَلتُ عَلَى أَمِيرِ المُؤمِنِينَ عُثمَانَ - رَضِيَ اللهُ عَنـهُ-؛ فَقُلـتُ: يَـا أَمِـيرَ المُؤمِنِينَ إِنَّ بِالبَابِ عِصَابَةً مُستَبصِرَةً [وفي رِوَايَة: مُسْتَنصِرَة] قَد يَنـصُرُ اللهُ بِأَقَلَّ مِنهُم.

فَقَالَ: «**أَنشُدُ اللهَ رَجُلًا يَرَى لله عَلَيهِ حَقًّا، وَيَرَى لِي عَلَيهِ حَقًّا أَن يُهرِيقَ دَمِي، أو يُهرِيقَ لِي دَمًا**».

هذا إسناد صَـحِيح، وأَخْرَجَـهُ ابـنُ سـعد في «الطبقـات» (٣/ ٧٠)، وأَخْرَجَهُ أبو نعيم في «الإمامة» (١٤٧) من طريقٍ آخر صَحِيح عن أيـوب به.

وأَخْرَجَهُ ابن أبي شيبةَ في «المُصَنَّف» (٧/ ٥١٦)، فقَالَ:

«[حَدَّثنا] أبو أسَامة عن هشام، عن أبيه، عن ابن الـزبير، قَـالَ: قلـت لعُثْمَان يوم الدار:

اخرُج فَقَاتِلهُم؛ فَإِنَّ مَعَكَ مَـن قَـد نَـصَرَ الله بأَقَـلَّ مِنـهُ، والله وَقِتَـالُهُم لَحَلَالٌ!

قَالَ: فَأَبَى!؛ وَقَالَ: مَن كَانَ لِي عَلَيهِ سَمعٌ وطَاعَةٌ؛ فَليُطِع عَبـدَ الله بـنَ الزُّبَيرِ، وَكَانَ أَمَّرَهُ يَومَئِذٍ، وَكَانَ ذَلِكَ اليَومَ صَائِمًا».

هَذَا إسْنادٌ صَحِيحٌ، وقَولُه: (**فَلَيُطِع عَبـدَ الله بـنَ الـزُّبَيرِ**) أي: في تَـرْكِ القِتَالِ.



١٠ – وأَخْرَجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصَنَّفِ» (٧/ ٥١٥)، فَقَالَ:

«[حَدَّثنا] وَكِيع عن إسْمَاعِيلَ، عن قَـيْسٍ، قَـالَ: حَـدَّثَني أَبُـو سَـهْلَة، أن عُثْمَان، قَالَ يَوْم الدَّارِ:

إِنَّ رَسُولَ الله – صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ- **عَهِدَ إِلَيَّ عَهدًا؛ فَأَنَـا صَابِرٌ عَلَيهِ!**

قَالَ: فَكَانُوا يَرَونَ أَنَّهُ ذَاكَ اليَوم».

هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.



١١ – وأخْرَجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصَنَّف» (٧/ ٥٢٣)، فَقَالَ:

«[حَدَّثنا] عَبْد الرَّحمَن بن مَهْدِيٍّ عن سُفْيَانَ، عَنْ أبيه، عن أبي يَعْلَى، عن ابنِ الحَنَفيَّة، قَالَ:

قَالَ عَلِيٌّ: «لَو سَيَّرَنِي عُثمَانُ إِلَى صِرَارٍ(٥)؛ لسَمِعْتُ لَهُ، وَأَطَعْتُ!».

هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.



١٢ – وأَخْرَجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «الْمُصَنَّف» (٧/ ٥٢٣)، فَقَالَ:

«حَدَّثَنا وَكِيع، قَالَ حَدَّثَنا الأَعْمَش، عن مَيْمُون بن مِهْرَان، عن عَبْد الله بن سِيدَان، عن أبي ذَرٍّ، قَالَ: **لَو أَمَرَنِي عُثمَانُ أَن أَمشِيَ عَلَى رَأسِي لَمَشَيتُ!**».

إِسْنَادُه حَسَنٌ – إن شَاءَ اللهُ–، عَبْد الله بن سِيدَانَ تَابِعيٌّ، وقِيل صَحَابِيٌّ، له حَدِيث وَاحِد، قَالَ ابن عَدِيٍّ: وهو شِبْهُ المجْهُولِ، ويَشْهدُ له ما أَخْرَجَهُ ابن أبي شَيْبَةَ في «الْمُصَنَّف» (٧/ ٥٢٣)، عن ابنِ عُلَيَّة عن أيُّوبَ، عن حُمَيدِ بن هِلَالٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو ذَرٍّ لعُثْمَانَ: «لَو أَمَرتَنِي أَن أَتعَلَّقَ بعُرْوَةِ قَتَبٍ(٦)؛ لتَعَلَّقتُ بِهَا أَبَدًا؛ حَتَّى أَمُوتَ!».

---

(٥) قَالَ ابنُ الأَثِير في «النِّهَاية» (ص ر ر): «[صِرَار] هِيَ بِئرٌ قَدِيمةٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَال مِنَ المَدِينَةِ مِن طَرِيق العِرَاق، وَقِيل مَوضِع».

(٦) في «المعْجَم الوَسِيط»: «(القَتَبُ): الرَّحلُ الصَّغِيرُ عَلَى قَدرِ سَنَام الْبَعِير».

هَذَا سَنَدٌ رِجَالُه ثِقَاتٌ، غَيْرَ أنَّ حُميدَ بن هِلالٍ لم يَسْمَع أبَا ذَرٍّ كـما قَـالَ البَزَّار، وللمُحَدِّثينَ نَهجٌ في تَمْشِيَةِ مِثلِ هَذَا أَبَانَهُ غَيرُ وَاحدٍ مِن الأَسَـاطِينِ، وبَسطُ المَسأَلَةِ في «سَبيلِ الرَّشَادِ»، ولله الحَمدُ والمِنَّة.



١٣ – وأَخْرَجَ ابن أبي شَيْبَةَ في «المُصَنَّف» (٧/ ٥٢٥)، فَقَالَ:

«[حَدَّثنا] أَسْوَد بن عَامِرٍ قَالَ: حَدَّثَنا جَرِيرُ بن حَازِمٍ، عن ابن سِيرِينَ، قَالَ: **مَا عَلِمتُ أَنَّ عَلِيًّا، اتُّهِمَ فِي قَتلِ عُثمَانَ حَتَّى بُويعَ، اتَّهَمَهُ النَّاسُ**».

إِسْنَادُه صَحِيحٌ.



ولله دَرُّ القَائلِ:

وَكَـفَّ يَدَيـهِ ، ثُمَّ أَغلَـقَ بَابَـهُ ... وَأَيقَـنَ أَنَّ اللهَ لَيـسَ بغَافِـلِ!

وَقَالَ لِأَهـلِ الـدَّارِ لَا تَقتُلُـوهُمُ ... عَفَا اللهُ عَن كُلِّ امـرِئٍ لَم يُقَاتِـلِ

فَكَيفَ رَأَيـتَ اللهَ أَلقَـى عَلَـيهِمُ ... العَدَاوَةَ وَالبَغضَاءَ بَعدَ التَّوَاصُلِ

وَكَيفَ رَأَيتَ الخَـيرَ أَدبَرَ بَعـدَهُ ... عَنِ النَّاسِ إِدبَارَ النَّعَامِ الجَوَافِـلِ

قَالَ ابنُ شَبَّة (٤/ ١٢١٠): «وَهَذِهِ الأَبيَاتُ لِلوَلِيدِ بـنِ عُقبَـةَ»، وَقَـالَ ابنُ عَبْد الـبَرِّ في «الاسْـتِيعَاب» (٣/ ١٠٥٠): «ومِمَّـا يُنْـسَبُ لِكَعْـبِ بْـن مَالِكٍ، وَقَالَ مُصْعَبٌ: هي لِحَسَّانَ». انْتَهى، ثُمَّ حَكَى جَزْمَ ابْـنِ شَـبَّةَ أَنَّها لِلْوَلِيدِ – رَضِيَ اللهُ عَنهُ – .



الوَجهُ الخَامسُ:

مَعْلومٌ أنَّ النَّاصِبَة، وغُلَاةَ العُثْمانيَّة لا زَالُوا يَزْعُمُون أنَّ عَليًّا - رَضِيَ اللهُ عَنهُ- خَذَلَ عُثْمَان - رَضِيَ اللهُ عَنهُ- ، وربَما غَلَا قَومٌ؛ فقَالُوا: بَل مَالأَ!

وقَد ثَبَتَ أنَّ عَليًّا - رَضِيَ اللهُ عَنهُ- كانَ يَحلِفُ دَائِمًا: «**إِنِّي مَا قَتَلتُ عُثمَانَ، وَلَا مَالَأتُ عَلَى قَتلِهِ**»، ويَقُولُ: «**اللهُمَّ الْعَن قَتَلَةَ عُثمَانَ فِي البَرِّ، وَالبَحرِ، وَالسَّهلِ، وَالجَبَلِ!**».

فلو قَالَ قَائِلٌ - اليَوْمَ-: إنَّ عَليًّا - رَضِيَ اللهُ عَنهُ- خَذَلَ عُثْمَانَ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-؛ لكَانَتْ من البَوَائِقِ النَّاصِبيَّة! (٧)

---

(٧) فَائِدَةٌ لَطِيفَةٌ:

ثُمَّ وَجَدتُ الحَافظَ النَّقَّادَ البَارعَ أَبَا عَبدِ الله الذَّهَبيَّ - رَحمَهُ اللهُ تَعَالَى- يَصَرِّحُ أَنَّ هَذَا مِن كَلامِ النَّاصِبةِ! فِي تَرجَمةِ (الفَأفَاءِ خَالِدِ بنِ سَلَمَةَ القُرَشِيِّ الكُوفِيِّ - النَّاصِبِيِّ!-) مِن «السِّيرِ» (٥/ ٣٧٤)، وفِيهَا مَا حَرفُهُ:

«وَكَانَ النَّاسُ فِي الصَّدرِ الأَوَّلِ بَعدَ وَقعَةِ صِفِّينَ عَلَى أَقسَامٍ:

أَهلُ سُنَّةٍ: وَهُم أُولُو العِلمِ، وَهُم مُحِبُّونَ لِلصَّحَابَةِ، كَافُّونَ عَنِ الخَوضِ فِيمَا شَجَرَ بَينَهُم؛ كَسَعدٍ، وَابنِ عُمَرَ، وَمُحَمَّدِ بنِ سَلَمَةَ، وَأُمَمٍ.

ثُمَّ شِيعَةٌ: يَتَوَالَونَ، وَيَنَالُونَ مِمَّن حَارَبُوا عَلِيًّا، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُم مُسلِمُونَ بُغَاةٌ ظَلَمَةٌ.

ثُمَّ نَوَاصِبُ: وَهُمُ الَّذِينَ حَارَبُوا عَلِيّاً يَومَ صِفِّينَ، وَيُقِرُّونَ بِإِسلاَمِ عَلِيٍّ وَسَابِقِيهِ، وَيَقُولُونَ: خَذَلَ الخَلِيفَةَ عُثمَانَ !!

فَمَا عَلِمتُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ شِيعِيًّا كَفَّرَ مُعَاوِيَةَ وَحِزبَهُ، وَلاَ نَاصِبِيًّا كَفَّرَ عَلِيًّا وَحِزبَهُ، بَل دَخَلُوا فِي سَبٍّ وَبُغضٍ، ثُمَّ صَارَ اليَومَ شِيعَةُ زَمَانِنَا يُكَفِّرُونَ الصَّحَابَةَ، وَيَبرَؤُونَ مِنهُم جَهلاً، وَعُدوَاناً، وَيَتَعَدَّونَ إِلَى الصِّدِّيقِ - قَاتَلَهُمُ اللهُ -.

وَأَمَّا نَوَاصِبُ وَقتِنَا؛ فَقَلِيلٌ، وَمَا عَلِمتُ فِيهِم مَن يُكَفِّرُ عَلِيًّا، وَلاَ صَحَابِيًّا» انتَهَى.

كَيْفَ لو ادَّعى مُدَّعٍ أن الصَّحَابَة -كُلَّهُم- مِمَّن حَضَرَ خَذلُوهُ؟!



الوَجهُ السَّادسُ:

لو قَالَ قَائلٌ: بَلْ فِعْلُهم لَيْس بخَذِيلَةٍ أبدًا؛ لثَلَاثَةِ أمُورٍ:

الأوَّل: أنه لم يَسْتَنْصِرهُم.

الثَّاني: أنَّه نَهَاهُم -وهو أمَيرُ المُؤْمِنِينَ-، وعَزَمَ عَلَيهم ألَّا يَفْعَلُوا!

الثَّالثُ: أنَّه رَدَّهم إلى بُيُوتِهم.

وقَدْ قَالَ العُلَمَاءُ: «**الخَذلُ تَركُ الإعَانَةِ، والنَّصرِ، ومَعنَاهُ إذَا استَعَانَ به في دَفعِ ظَالمٍ، ونَحوِهِ، لَزِمَهُ إعَانَتهُ إذَا أمكَنَهُ، ولَم يَكُن لَهُ عُذرٌ شَرعِيٌّ**». انْتَهَى من «شَرْحِ مُسلِمٍ».

فَتدبَّر هَذَا الموضِعَ!

وعَلَى هَذِهِ الجَادَّة جَاءَت الآثَارُ الصَّحِيحةُ تترَى، في تَقْرِير هَذَا، وقد تَقَدَّم طَرفٌ نَافعٌ مِنْهَا.

ومِنْ لَطِيفِها: مَا جَاءَ في «تَارِيخ المدِينَة» لابن شَبَّة (٤/ ١٢١٤) قَالَ: «حَدَّثَنا إبْرَاهِيم بن المنذِرِ قَالَ: حَدَّثَنا عَبْد الله بن وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيد بن أبي أيُّوبَ، عن أبي قُبَيصَة، عن ابن شِهَابٍ:

أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوجَةَ رَسُولِ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ- نَادَت عَلِيًّا - رَضِيَ اللهُ عَنهُ- مِن حُجرَتِهَا مِن خِلَالِ الجَرِيدِ: يَا عَلِيُّ ألَا تُبصِرُونَ عُثمَانَ؟ فَقَالَ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-:

«**لَو استَنصَرَنَا نَصَرْنَا، ولَكِنَّهُ عَزَمَ عَلَينَا ألَّا نَفعَلَ**».

هَذَا سَنَد رِجَالُه ثِقَاتٌ إلَّا أبَا قبيصَةَ؛ فإنَّه مع عُلوِّ طَبَقَتِه مجْهُولُ حَالٍ،

وابن شِهَابٍ لم يُدْرِك القِصَّة، غَيْر أن هَذَا الأَثَرَ له شَوَاهِد تدُلُّ عَـلَى ثُبُوتِـه مِنْها ما تَقَدَّم.

وأَخْرَجَ ابن أَبي شَيْبَة في «المُصَنَّف» (٧/ ٥١٧):

« [حَدَّثنا] عَبْدَة بن سُلَيْمَان عن عَاصِم، عن أَبي زُرَارَة، وأبي عَبْـد الله، قَالَا:

سَمِعْنَا عَلِيًّا، يَقُولُ: **والله مَـا شَـارَكتُ، ومَـا قَتَلـتُ، ولَا أمَـرتُ، ولَا رَضِيتُ - يَعنِي قَتلَ عُثْمَانَ-!**».

هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ، وأَبُو زُرَارَة هو: مُصْعَب بـن سَـعْدِ بـن أَبي وَقَّـاص القُرَشِيُّ، الزُّهرِيُّ، ثقةٌ سَمِعَ من عَلِيٍّ - رَضِيَ الله عَنهُ-.



الوَجه السَّابعُ:

لَو صحَّ أَنَّه استَنصرهُم؛ فخَذَلُوه، ولم ينصُرُوه!

فهَـذَا ذَنْـبٌ مـن الـذُّنُوبِ، يُوجِـبُ التَّوْبَـة منـه، والنَّـدم عَلَيـه، والإِصْلَاح، وقد تقدَّم أن للذُّنُوب مُكَفِّـراتٍ كَثـيرةً جـدًّا، وأنَّ عُقُوبـة الآخِرَة تَزُول بأَسْبَابٍ يُكفِّـر الله تَعَـالى بهـا الـذُّنُوبَ مُطْلَقًـا مـن جَمِيـع المُؤْمِنِينَ، والذُّنُوب هي سَبَبُ العَذَابِ، وتَنْدَفعُ عُقُوبةُ الآخِـرَة بأَسْـبابٍ، ذَكَرْنا مِنْها في الجَوَابِ المجْمَلِ في البَابِ الثَّاني نَحْو عَشْرةِ أَسْبَابٍ.

قال شَيْخ الإِسْلَامِ ابن تَيْمِيَّة -رَحِمهُ اللهُ تَعَالَى- :

«لكِنَّ هَذَا الأَصْل لا يحْتَاج إليه في مِثْل عُثْمَان، وأَمْثَاله ممَّن شُهِدَ لـه بالجنَّة، وأنَّ الله رَضِيَ عنه، وأنَّه لا يُعَاقِبه في الآخِرَة، بل نَشْهَدُ أن العَشْرَة في الجنَّة، وأنَّ أَهْل بَيْعَة الرِّضْوَان في الجنَّة، وأن أَهْلَ بَدْرٍ في الجَنَّة، كما ثَبَت

الخَبر بذَلِك عن الصَّادِق المصْدُوق، الذي لا يَنْطِق عن الهَوَى، إن هـو إلَّا وَحيٌ يُوحَى.

وقَد دَخَل في الفِتْنَة خَلْقٌ من هَؤُلَاءِ المشْهُود لهم بالجنَّة، والـذي قَتَـل عَمَّار بن يَاسِر هو أبُو الغَادِيَة، وقَدْ قِيلَ :إنَّه من أهْلِ بَيْعَة الرِّضْـوَان، ذَكَـر ذَلِكَ ابنُ حَزْمٍ.

فنَحْن نَشْهَد لعَمَّار بالجنَّة، ولقَاتِلِه إن كَـانَ مـن أهْـلِ بَيْعَـة الرِّضْـوَان بالجنَّة، وأمَّا عُثْمانُ، وعَلِيٌّ، وطَلْحة، والزُّبَير؛ فهم أجلُّ قَدْرًا من غَـيْرِهم، ولو كَانَ مِنْهُم مَا كَانَ؛ فنَحْن لا نَشْهَد أنَّ الوَاحِد من هَؤُلَاءِ لا يُذْنِب، بل الذي نَشْهَد بـه أنَّ الوَاحِـد مـن هَـؤُلَاءِ إذا أذْنَـبَ، فـإنَّ الله لا يُعَذِّبـه في الآخِرَة، ولا يُدْخِلُه النَّار، بل يُدْخِلُه الجنَّة بِلَا رَيْبٍ، وعُقُوبَة الآخِرَة تَزُولُ عنه :إمَّا بتَوْبَة منه، وإمَّا بحَسَنَاته الكَثِيرة، وإمَّا بمَصَائِبه المكَفِّرة، وإمَّا بِغَيْر ذَلِكَ، كـما قـد بَـسَطْنَاه في مَوْضِـعه» انْتَهَـى المـرَادُ مـن «مِنْهَـاجِ الـسُّنَّة» (٦/٢٠٤-٢٠٥).

قُلْتُ:

وعَلَى هَذَا فَلا يحلُّ لَنَا نَقْـدُهم، أو الدَّندَنـةُ عَلَـيهم بـذَنْبٍ، قـد قَـامَ مـن أسْـبَاب مَغْفرتِـه، مـن التَّوْحِيـد، والتَّوْبَـة، والأعْـمَالِ الـصَّالِحَة، والمَـصَائِب المكفِّرةِ، وأسْبَابٍ كثيرَةٍ، ما نظـنُّ أن يُغفـرَ بـه لآحَـادِ المـؤْمنِينَ؛ فَـضْلًا عـن المهَاجِرِينَ، والأنْصَار، والسَّابِقِينَ الأوَّلِـينَ، فَـضْلًا عـن أهْـلِ بـدرٍ أجْمَعِـينَ، والعشَرةِ المُبشَّرِينَ، وأهْلِ بَيْعةِ الرِّضْوانِ!!

هَذَا البَحْثُ في الذُّنُوب المحقَّقَة، كَيْـفَ فـيما يُـدَّعى فيـهِ ذَلِـكَ، والأمرُ لَيْسَ كذَلِكَ؟!



الوَجهُ الثَّامنُ:

قَالَ شَيْخ الإسْلَام أبُو عُثْمَانَ الصَّابُوني (ت٤٤٩) -رَحِمهُ اللهُ تَعَالَى- في «عَقِيدَة السَّلَفِ»:

« **ويَرَوْنَ الكَفَّ عمَّا شَجَر بَيْن أَصْحَابِ رَسُولِ الله** - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ-، **وتَطْهِير الألْسِنَة عن ذِكْر ما يَتَضَمَّن عَيبًا لهم، ونَقْصًا فِيهِم، ويَرَون التَّرحُّم عَلَى جَمِيعِهم، والمُوَالاة لكَافَّتهم**». انْتَهَى.

قُلتُ: ودَعْوَى أن الصَّحَابَة - رِضْوَانُ الله عَلَيْهِم- خَذَلُوا عُثْمان - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-، وأنَّه حَصَلَت له مِنْهُم خَذِيلَةٌ، من الخَوْضِ فيما شَجَر بَيْن الصَّحَابَة!

وعَقِيدَة السَّلَف الصَّالِح، وأهْل السُّنَّة والجَمَاعَة تَرْك الخَوْض في ذَلِك، والإمْسَاك عَنْه؛ فإن مَبْدَأ ذَلِكَ كَانَ بخُرُوج أوْبَاشٍ من القَبَائِل، وبَعْض أهْلِ الأمْصَار، مِنْ أهَلْ الفِتَنِ، والجَهْلِ عَلَى أمِيرِ المُؤْمِنِينَ والخَلِيفَة الرَّاشِد عُثْمَان بن عَفَّان- رَضِيَ اللهُ عَنهُ-؛ فحِصَارِهم له نَحْو خَمْسِين لَيْلَة؛ فقَتلُهم إيَّاهُ ظُلمًا وعُدْوانًا.

وبَعْد ذَلِكَ فُتِّحَت أبْوابُ الفِتَنِ! بَيْنَ الأَخْيَار -رِضْوَانُ الله عَلَيْهِم-، وجَرَت أمُورٌ كِبَار، مَبْنَاها عَلَى الانْتِصَار لعُثْمَانَ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ- مِنْ قَتَلَتِه الظَّلَمَةِ الفُجَّار.

فإثَارَة الكَلَام -بَعْد هَذَا- عَلَى أنَّ عُثْمَانَ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-حَصَلَت له خَذِيلةٌ، وأنَّه خَذَلَه الصَّحَابَة -رِضْوَانُ الله عَلَيْهِم- ممَّا (**يَتَضَمَّن عَيبًا لهم، ونَقْصًا فِيهِم**)، من الخَوْضِ الَّذي لا يحلُّ لنَا؛ لِمَا فيه من إثَارَةِ الضَّغَائِن، وسُوءِ الظَّنِّ

بالأَخْيَار، وإغْرَاءِ الجُهَّالِ!

والله عَزَّ وجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].



الوَجهُ التَّاسعُ:

القَولُ بأنَّ عُثمانَ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ- حَصَلَت له خَذِيلةٌ من الصَّحَابَة -رِضْوَانُ الله عَلَيْهِم-، من الكَلَام الذي لا يَجُوزُ؛ لأنَّه لَفظُ ذمٍّ؛ فأخْشَى من دُخُولِه فِي عُمُوم قَوْلِه - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ-: «**لَا تَسُبُّوا أَصحَابِي، فَلَو أَنَّ أَحَدَكُم أَنفَقَ مِثلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِم، ولَا نَصِيفَهُ**» أَخْرَجَاهُ عن أبي سَعِيدٍ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-.

وجَاءَ عِنْد ابنِ مَاجَه (١٦٢)، و«فَضَائِلِ الصَّحَابَة» لأحمدَ (١٧٣٦) عن ابنِ عُمَر - رَضِيَ اللهُ عَنهُ- قَالَ: «**لَا تَسُبُّوا أَصحَابَ مُحَمَّدٍ** - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ-، **فَلَمُقَامُ أَحَدِهِم سَاعَةً، خَيرٌ مِن عَمَلِ أَحَدِكُم عُمُرَهُ**».

واللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الحشر: ١٨].



الوَجهُ العَاشِرُ -وفِيهِ البَحْثُ فِي كَلَامِ ابنِ تَيْمِيَّة-:

قَالَ الرَّافِضِيُّ المنجَّسُ! الحلِّي: إنَّ المُسْلِمِينَ أجْمَعُوا عَلَى قَتْلِ عُثْمَانَ!

ورَدَّ عَلَيه شَيْخُ الإسْلَام -رَحِمَه الله تَعَالَى-؛ فقَالَ:

«وأمَّا قَوْلُه: (إنَّ المُسْلِمِينَ أجْمَعُوا عَلَى قَتْل عُثْمَان!).

فجَوَابُه من وَجْهَين؛ أحَدُهما: أن يُقَال:

أوَّلًا: هَذَا مِنْ أظْهَرِ الكَذِبِ وأبْيَنِه؛ فإنَّ جَمَاهِيرَ المُسْلِمِينَ لَمْ يَأمُرُوا بقَتْلِه، ولا شَارَكُوا [فِي قَتْلِ]؛ وإنَّما قَتَلَه طَائِفَةٌ من المُفْسِدِينَ فِي الأَرْضِ مِنْ أوْبَاشِ القَبَائِل، وأهْلِ الفِتَنِ، وكَانَ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ- يَحْلِفُ دَائِمًا: «**إنِّي مَا قَتَلْتُ عُثْمَانَ، ولَا مَالَأْتُ عَلَى قَتْلِه**»، ويَقُولُ: «**اللَّهمَّ الْعَنْ قَتَلَةَ عُثْمَانَ فِي البَرِّ، والبَحْرِ، والسَّهْلِ، والجَبَلِ**».

وغَايَةُ مَا يُقَال: إنَّهم لم ينْصُروه حقَّ النُّصْرة، وأنَّه حَصَل نَوْع من الفُتُورِ، والخُذْلَان؛ حتَّى تمكَّن أولَئِكَ المفْسِدُونَ.

وهُمْ فِي ذَلِكَ تَأوِيلَاتٌ، ومَا كَانُوا يظنُّونَ أنَّ الأمْرَ يَبْلُغ إلى مَا بَلَغَ، ولَوْ عَلِمُوا ذَلِكَ؛ لسَدُّوا الذَّرِيعَة، وحَسَمُوا مَادَّة الفِتْنَة». انْتَهَى من «مِنْهَاج السُّنَّة» (٤/ ٣٢٢-٣٢٣).

أقُولُ: هَذِهِ الكَلِمَةُ: (**وغَايَةُ مَا يُقَال: إنَّهم لم ينْصُروه حقَّ النُّصْرة، وأنَّه حَصَل نَوْع من الفُتُورِ، والخُذْلَان**) التي قَالها شَيْخُ الإسْلَام ابن تَيْمِيَّة هي عُمْدَة من يَدَّعِي أنَّ الصَّحَابَة خَذَلُوا عُثْمَانَ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-، وأنَّ عُثْمَانَ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ- وَقَعَت له خَذِيلَة![٨].

وههُنا أمورٌ سَبعَةٌ يجبُ أن تُطرحَ فِي هَذَا البَحْثِ:

---

(٨) لا يَخفَى عَلَيكَ أَيُّها اللَبيبُ الفرقُ بينَ كَلامِ شَيخِ الإسلامِ ابنِ تيمِيَّةَ، وكلامِ مَن يستَدِلُّ بكلامِهِ مِن جِهَةِ اللَّفظِ والدَّعوى - أوَّلًا-، ومِن جِهةِ المَوضِعِ الذي قِيلَت فِيهِ - ثَانيًا-، والقَصدُ النَّصِيحَةُ، والنَّفعُ، لا التَّدقِيقُ، ومُجُرَّدُ الرَّدِّ، واللهُ المُستَعَانُ.

الأمْرُ الأوَّلُ:

قولُ شَيْخُ الإسْلَام ابن تيميَّة -رَحِمَه الله تَعَالَى- يُستدلُّ لـه، لا يُـستدلُّ به.

الأمْرُ الثَّانِي:

تقَدَّم شَرْح مَا قَامَ به الـصَّحَابَة الكـرَام مـن الانْتـصَار العَظـيم لأَمِيرِ المُؤْمِنِينَ - رَضِيَ اللهُ عَنـهُ-، وتقْـدِيمِهم أنْفُـسَهُم، وأبْنَـاءَهُمْ بَـيْن يَدَيْه؛ فأَمَرَهُم بتَرْك ذَلِكَ، وشدَّد في الأَمْر عَلَيْهم، وقَالَ: «**أَعـزِمُ عَـلَى مَـن كَانَ لَنَا عَلَيهِ سَمعٌ وَطَاعَةٌ لَمَا كَفَّ يَدَهُ وَسِلَاحَهُ؛ فَإِنَّ أعظَمَكُم عِندِي غَنَاءً اليَومَ مَن كَفَّ يَدَهُ وَسِلَاحَهُ**»!!

وقَالَ زَيدُ بن ثَابِتٍ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-، وقد دَخَـلَ عَـلَى عُـثْمَانَ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-: «**هَؤُلَاءِ الأَنْصَارُ يَقُولُـونَ: دَعنَـا نَكُـن أَنـصَارَ الله**» مَـرَّتَينِ، قَـالَ: «**عَزَمتُ عَلَيكُم لَمَا رَجَعتُم**» قَالَ: فَرَجَعُوا.

وقَالَ عَبْد الله بن الزُّبَير- رَضِيَ اللهُ عَنهُ-: «**دَخَلتُ عَلَى أَمِـيرِ المُـؤمِنِينَ عُـثمَانَ - رَضِيَ اللهُ عَنـهُ- فَقُلـتُ: يَـا أَمِـيرَ المُـؤمِنِينَ إِنَّ بِالبَـابِ عِـصَابَةً مُستَبصِرَةً قَد يَنصُرُ اللهُ بِأَقَلَّ مِنهُم**».

فَقَالَ: «**أَنشُدُ اللهَ رَجُلًا يَرَى لله عَلَيهِ حَقًّا، وَيَرَى لِي عَلَيهِ حَقًّا أَن يُهرِيقَ دَمِي، أَو يُهرِيقَ لِي دَمًا**»!!

ولَمَّـا عُوتِـبَ عـلِيٌّ- رَضِيَ اللهُ عَنـهُ- -أيَّـامَ الحـصَار-، قَـالَ: «**لَـوِ استَنصَرَنَا نَصَرنَا، وَلَكِنَّهُ عَزَمَ عَلَينَا أَلَّا نَفعَلَ**».

فإذَا عُلِمَ هَذَا بطلَ، وانْتَفَى ظنُّ أنَّهم (لم يَنْـصُرُوه حَـقَّ النُّـصْرَة، وأنـه حَصَل نَوْع من الفُتُور، والخُذْلَان) !

بَلْ -والله- إنَّهم نَصَرُوه حقَّ النُّصْرةِ، ونَهَضُوا في ذَلِكَ ثَائِرِينَ ثَوْرة الأُسُدِ، ولبسُوا لَأْمَةَ الحَرْبِ، واسْتَطابُوا الضَّرْبَ؛ لينْصُروا دِينَ الله تَعَالى، وليَنْتَصِرُوا لمن ظُلِمَ، ثُم أطَاعُوهُ حقَّ الطَّاعَة؛ فكَانُوا في الحَالَيْن موَافقِينَ للشَّرع -رِضْوَانُ الله عَلَيْهِم جَمِيعًا-.

فأينَ (نَوْعُ الفُتُور، والخُذْلَان) -عَفَا الله عَنْكُم-، وممَّن صَدَرَ؟ وهَلْ هَذَا -برَبِّكم- هو حَقِيقَة ما حَصَلَ؟!

أفكَانَ - حَقًّا- من هَذِهِ اللُّيُوث الضَّرَاغِم، والأُسُد الضَّوَارِي ما تدَّعُونَ؟!

يا قَوْمِ: ماَ قِيمةُ كَلَامِكُم، واللهُ - جَلَّ وعَلا- فِيهِم يقُولُ: ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحشر: ٨].

ويَقُولُ لَنَا -آمِرًا-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التَّوْبَة: ١١٩].

الأمرُ الثَّالثُ:

التَّعرُّض لهَذِهِ القضيَّة، ووصفُ الصَّحَابَة -رِضوَانُ الله عَلَيْهِم- بِأَنَّهم **(لم يَنْصُرُوه حقَّ النُّصْرة، وأنه حَصَل نَوْع من الفُتُور، والخُذْلَان)!**، لا قُوَّةَ لهُ؛ ولا اعتبَار به، بل يجِبُ الاسْتِغْفَار، والتَّوْبَة منه؛ لأنَّ رَسُولَ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ- قد حَكَمَ بَيْنَنا في هَذِهِ القَضِيَّة بحُكْمٍ فَصْلٍ، وقَوْلٍ عَدْلٍ، والقَائِل بِشُبهَةِ الخَذِيلَة يَردُّ عَلَى رَسُولِ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ- حُكْمَهُ - شَعَرَ أو لم يَشْعُر-!!

وذلك فيما أَخْرَجَهُ أحمد في «فضائل الصَّحَابَة» (٨٢٨) من طريق

أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث قَـالَ: سـمعت خطبـاء بالـشام في الفتنة، فقام رجل يقال له: مرة بن كعب، أو ابن كعيب، قَالَ:

«لَولَا حَدِيثٌ سَمِعتُهُ مِـن رَسُـولِ الله - صَـلَّى اللهُ عَلَيـهِ، [وعَـلَى آلِـهِ]، وسَلَّمَ- لَم أَقُم، سَمِعتُ رَسُولَ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِـهِ]، وسَـلَّمَ-، وَذَكَرَ فِتنَةً كَائِنَةً، فَمَرَّ رَجُلٌ مُتَقَنِّـعٌ؛ فَقَـالَ: «**هَـذَا وَأَصـحَابُهُ يَومَئِـذٍ عَـلَى الهُدَى**»؛ فَإِذَا عُثمَانُ بنُ عَفَّانَ.

إسنادُه صحِيحٌ، وأخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٧٠٤)، وقَالَ: حَـدِيثٌ حَـسَن صَحِيح.

وأَصْحَابُ عُثْمَان - رَضِيَ اللهُ عَنهُ- هم الصَّحَابَة الكِرَام -رِضْوَانُ الله عَلَيْهِم- الَّذِينَ قَامُوا له نَاصِرِينَ، وطَائِعِينَ؛ فكَـانُوا كـما قَـالَ رَسُـولُ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَـلَى آلِـهِ]، وسَـلَّمَ-، وهـو الـصَّادِق المـصْدُوق (**عَـلَى الهُدَى!**) في الحَالَيْن.

وخصَّهُم رَسُـولُ الله - صَـلَّى اللهُ عَلَيـهِ، [وعَـلَى آلِـهِ]، وسَـلَّمَ- بعُـثْمَان - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-، وأعَادَهُم بالضَّمِير إليه، وجَعَلَهم هم (أَصْحَابَه)، مـع أَنَّهم أَصْحَاب رَسُولِ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِـهِ]، وسَـلَّمَ-، ردًّا عَـلَى من (قَدْ) يَأتِي - متأخِّرًا-؛ فيظُنُّهم لَيْـسُوا أَصْـحَابَه -حقًّـا-، أو أَنَّهـم (لم يَنْصُرُوه حَقَّ النُّصْرة..)، أو خَذَلُوهُ!

فنَحْن نقُولُ -اليَوْم- كَمَا قَالَ نَبيُّنـا - صَـلَّى اللهُ عَلَيـهِ، [وعَـلَى آلِـهِ]، وسَلَّمَ -أَمْسًا-: «**هَذَا وَأَصحَابُهُ يَومَئِذٍ عَـلَى الهُـدَى**»، لا نفـرِّق بـين عُثْمَان أمير المُؤْمِنِينَ، وبين الصَّحَابَة المكرَّمين -رَضِيَ الله عَنْهُم أجْمَعِينَ.

نُثبتُ لهم جميعًا -رِضْوَانُ الله عَلَيْهِم- أَنَّهم كَانُوا عَلَى الهُدَى، وقد قَامُوا بالهُدَى في فِتْنَة قَتلِ عُثْمَان - رَضِيَ اللهُ عَنهُ- **عَلَى أتمِّ الوُجُوهِ!** - رَضِيَ الله عَنْهُم جَمِيعًا، وأَرْضَاهُم-.

ولا نَسْتَجِيزُ أن نَقُولَ: حَصَلَت له مِنْهُم نَوعُ خَذِيلَة!، ولم يَنصُرُوه حقَّ النُّصرةِ!

بل نَجْزِمُ - قَطعًا- أَنَّهم كَانُوا عَلَى هدًى تامٍّ في فِعْلِهم المذْكُور.

قَالَ الإمَامُ الكَبِير أَبُو بَكر مُحَمَّد بن الحُسَين الآجُريُّ (ت٣٦٠) -رَحِمَه الله تَعَالَى- في كِتَابِه العَظِيم «الشَّرِيعَة» (٤/ ١٩٧٨):

«قَالَ مُحَمَّد بن الحُسَين - رَحِمَهُ اللهُ-:

فإن قَالَ قائل: قد ذَكَرت عن النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ- أنه ذَكَر فِتْنَةً تكونُ من بَعْدِه، ثم قَالَ في عُثْمَان: «**فاتَّبِعوا هَذَا وأَصْحَابه؛ فإنَّهم يَوْمَئذٍ عَلَى هُدَى**»؛ **فأخْبِرْنا عن أَصْحَابه مَن هُم؟**

قِيلَ له: أَصْحَابُه أَصْحَابُ رَسُول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ- المَشْهُودِ لهم بالجنَّة، المذْكُور نَعْتُهم في التَّورَاة، والإنْجِيل، الذي من أَحَبَّهم سَعِد، ومَنْ أَبغَضَهم شَقِيَ.

فإن قَالَ: فاذْكُرْهم!

قِيلَ لهُ: عَليُّ بن أبي طَالِبٍ، وطَلْحَةُ، والزُّبيرُ، وسَعْدٌ، وسَعِيدٌ - رَضِيَ اللهُ عَنهُم-، وسَائِر الصَّحَابَة في وَقْتِهم - رَضِيَ اللهُ عَنهُم-، **كلُّهم كَانُوا عَلَى هُدًى!**، كما قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ-.

وكلُّهم أنْكَر قَتْلَه، وكلُّهم اسْتَعْظَمَ ما جَـرَى عَـلَى عُـثْمَانَ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-، وشَهِدُوا عَلَى قتلَته أنَّهم في النَّارِ». انْتَهَى المرَادُ.

وسيَأتِي -إن شَاءَ الله تَعَالَى- كَلَامُه تَامًّا في الوَجْه الحَادِي عَشَر.

الأمْرُ الرَّابعُ:

هَذِهِ الشَّهادةُ النبويَّة العظيمةُ لعُثْمَانَ، والصَّحَابَة -رِضْوَانُ الله عَلَـيْهِم جَميعًا- أَنَّه «**وَأَصحَابُهُ يومَئِذٍ عَلَى الهُدَى**» قَائِمةٌ عَلَى أمرٍ، وشَرطٍ، لا تَصِحُّ إلَّا بِهِ، نَصَّ عَلَيه النَّبيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَـلَّمَ-، وهـو عَلَـمٌ من أَعْلامِ النُّبوَّةِ[٩].

وهَذَا الشَّرطُ العَظيمُ، والأمر الجَليـلُ هـو: اتِّبـاعُ عُـثْمَان - رَضِيَ اللهُ عَنهُ- فيما يأمرُهُم به في هَذهِ الفِتنَةِ، ويرَاهُ لَهُم، وتَرْكُ مُخَالفتِه، ومُنَازَعتِه فيمَا يأمرُهم به، واتِّهامُ آرَائِهم في الفِتْنَة دُونَ رَأيِه!

فإن فَعَلُوا ذلكَ؛ فهم -حقًّا- (أَصْحَابُهُ!)؛ وضُمِنَ لَهُم (**الهُدَى**) التَّـامُّ في هَذه الفِتنَةِ العَظِيمَة؛ وإلَّا فَلا.

دَليلُنا عَلَى هذا:

ما أخْرَجَه الإمَامُ أحمدُ في «مُسْنَدِه» (٥/ ٣٣)، فَقَالَ:

---

(٩) فَائِـدَةٌ: الفَرقُ بَيْنَ العَلَامَة، والمُعجِزَةِ، والكَرَامةُ، أنَّ العَلَامَة أَعَمَّ مِنَ المُعجِـزَةِ، وَالكَرَامَةِ، وَالفَرقُ بَينَهُمَا أَنَّ المُعجِزَةَ أَخَصُّ؛ لِأَنَّـهُ يُـشترَطُ فِيهَـا أَن يتَحَـدَّى النَّبِـيُّ مَـن يُكَذِّبُهُ، بِأَن يَقُولَ: إن فَعَلتُ كَذَلِكَ؛ أَتُـصَدِّقُ بِـأَنِّي صَـادِقٌ؟ أَو يَقُـولُ مَـن يَتَحَـدَّاهُ: لَا أُصَدِّقُكَ؛ حَتَّى تَفعَلَ كَذَا، ويُشترَطُ أَن يَكُونَ المُتَحَدَّى بِهِ مِمَّا يَعجَزُ عَنهُ البَشَرُ فِي العَـادَةِ المُستَمِرَّةِ، أَفَادَهُ الحَافِظُ ابن حَجَرٍ في «فَتحِ البَارِي» (٦/ ٥٨١).

«حَدَّثَنا أَبُو أَسَامَة، قَالَ: أَخْبَرَنا كَهْمَس، حَـدَّثَنا عَبْـد الله بـن شَـقِيقٍ، حَدَّثَنا هرميٌّ بن الحَارِث، وأَسَامَة بـن خُـرَيم، وكانَـا يغَازِيَـان، فحَـدَّثَاني حَدِيثًا، ولا يَشْعرُ كلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما أن صَاحِبَه حَدَّثَنِيه، عـن مـرَّة البَهْـزِيِّ، قَالَ:

بَيْنَما نَحنُ مَعَ نَبِيِّ الله – صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ– **فِي طَرِيقٍ مِن طُرُقِ المَدِينَةِ، فَقَالَ:** «**كَيفَ فِي فِتنَةٍ تَثُورُ فِي أَقطَـارِ الأَرضِ كَأَنَّهَـا صَـيَاصِي بَقَرٍ**[10]؟».

قَالُوا: نَصنَعُ مَاذَا يَا نَبِيَّ الله؟

قَالَ: «**عَلَيكُم هَذَا وَأَصحَابَهُ**»، **أَو** «**اتَّبِعُوا هَذَا وَأَصحَابَهُ**».

قَالَ: فَأَسرَعتُ حَتَّى عَطَفتُ عَلَى الرَّجُلِ، فَقُلتُ: هَذَا يَا نَبِيَّ الله؟

قَالَ: «**هَذَا**».

فَإِذَا هُوَ عُثمَانُ بنُ عَفَّانَ».

هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ، والحَدِيثُ صَحِيحٌ لِغَيْرِهِ، وأَخْرَجَهُ ابـن أَبِي شَـيْبَة فِي «المُصَنَّف» (٦/ ٣٥٩)، و(٧/ ٤٤٠) عن أَبِي أَسَامَة بِه.

هرميُّ بن الحَارِث، وأَسَامَة بن خُرَيم، مجهُـولَا حَـالٍ، عَالِيَـا الطَّبَقَـةِ، مجَاهِدَان فَاضِلان، فحَدِيثُهما حَسَنٌ لِغَيرِه، وللحَدِيث طَرِيقٌ آخَرُ صَحِيحٌ: (عن أَبِي قِلَابَة، عن أَبِي الأَشْعَثِ عن مرَّة بن كَعْبٍ البَهْزِيِّ بنَحْوِه)، ومِـن

---

(١٠) قَالَ ابـنُ الأَثِـيرِ فِي «النِّهَايَـة» (صـيص): «أَي قُرُونُـها، واحِـدتُها صِيـصِيَة، بِالتَّخفِيفِ، شَبَّه الفِتنَةَ بِهَا لشِدَّتها وصُعُوبة الأَمْرِ فِيهَا، وكلُّ شَيءٍ امتُنع بِـهِ وتُحُـصِّنَ بِـهِ فَهُوَ صِيصِيَةٌ».

هَذهِ الطَّرِيقِ صَحَّحَهُ شَيخُنَا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فِي «الصَّحِيحِ المُسنَدِ» (٢/ ١٥٢)، وقَالَ: **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ**.

وله شَوَاهِدُ أُخَر تُرَقِّيهِ إِلَى أَوجِ الصِّحَّةِ، منها: حَدِيث عَبْد الله بن حَوَالَة الأَزْدِيِّ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-، بسِيَاقَة أطْول، وأجْوَد، وإسْنَادُه صَحِيحٌ، أَخْرجَه أَحمد (٤/ ٣٦)، وأبو دَاودَ الطَّيَالِسي في «مُسْنَده» (١٣٤٥)، ومن طَرِيقِه أبُو نُعَيم في «الإِمَامَة» (١٥١)، وصَحَّحَهُ شَيخُنَا في «الصَّحِيحِ المُسنَدِ» (١/ ٤٨٢)، وقَالَ: **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ**.

ولفظُ أحمَدَ:

«**يَا ابنَ حَوَالَةَ كَيفَ تَفعَلُ فِي فِتنَةٍ تَخرُجُ فِي أَطرَافِ الأَرضِ كَأَنَّهَا صَيَاصِي بَقَرٍ؟**».

قُلتُ: لَا أَدرِي، مَا خَارَ اللهُ لِي وَرَسُولُهُ!

قَالَ: «**وَكَيفَ تَفعَلُ فِي أُخرَى تَخرُجُ بَعدَهَا كَأَنَّ الأُولَى فِيهَا انتِفَاجَةُ أَرنَب**[11]؟».

قُلتُ: لَا أَدرِي، مَا خَارَ اللهُ لِي وَرَسُولُهُ!

قَالَ: «**اتَّبِعُوا هَذَا**».

قَالَ: وَرَجُلٌ مُقَفٍّ حِينَئِذٍ، قَالَ: فَانطَلَقتُ؛ فَسَعَيتُ، وَأَخَذتُ بِمَنكِبَيهِ، فَأَقبَلتُ بِوَجهِهِ إِلَى رَسُولِ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ- ، فَقُلتُ: هَذَا؟.

---

(١١) قَالَ الإِمَامُ الخطَابيُ في «غَريب الحَديث»: «يُقال: نَفَجت الرِيحُ إِذَا جاءَتْ بَغْتَةً. ورياحٌ نوَافجُ ومنه انتفاجهُ الأَرْنب».

قَالَ: «**نَعَم**».

قَالَ: وَإِذَا هُوَ عُثمَانُ بنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُ».

وإنَّ من أَعْلام النُّبُـوة أنَّ الـصَّحَابَة -رِضْوَانُ الله عَلَـيْهِم جَمِيعًا- أطَاعُوا عُثْمان، واتَّبَعُوه فيمَا أمَرَهم به؛ فكَانُوا كما قَـالَ الصَّادِق المصْدُوق -صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَـلَى آلِـهِ]، وسَـلَّمَ- (**يَومَئـذٍ عَـلَى الهُدَى**)!

وانظُر إلى الخَلِيفةِ الرَّاشِد الرَّابعِ عَليِّ بن أبي طَالِبٍ -رَضِيَ اللهُ عَنهُ-؛ يَوْمَ كَانَ من الرَّعيَّة! وهُو يَقُولُ -وقد صَحَّ السَّندُ إليه بذَلِكَ-:

«**لَو سَيَّرَنِي عُثمَانُ إِلَى صِرَارٍ**[12]**؛ لَسَمِعتُ لَهُ، وَأَطَعتُ!**».

واسْمَع أبَا ذرٍّ -رَضِيَ اللهُ عَنهُ- وقد ثَبَتَ عَنهُ هَذَا- يَقُولُ:

«**لَو أَمَرَنِي عُثمَانُ أَن أَمشِيَ عَلَى رَأسِي؛ لَمَشَيتُ!**».

وقَالَ لعُثْمَانَ -رَضِيَ اللهُ عَنهُ-: «**لَو أَمَرتَنِي أَن أَتَعَلَّقَ بِعُروَةِ قَتَبٍ**[13]**؛ لتَعَلَّقتُ بِهَا أَبَدًا؛ حَتَّى أَمُوتَ!**».

فَانظُر إِلَى هَؤُلَاءِ العُظمَاءِ -بحَقٍّ-، كيفَ عَمِلُوا بِقَوْلِه -صَلَّى اللهُ عَلَيـهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ-:

«**اتَّبِعُوا هَذَا**» [يَعنِي: عُثمَانَ -رضِيَ اللهُ عَنهُ-].

«**عَلَيكُم هَذَا وَأَصحَابَهُ**».

«**اتَّبِعُوا هَذَا وَأَصحَابَهُ**».

---

(١٢) قَالَ ابنُ الأَثِير في «النِّهَاية» (ص ر ر): «[صِـرَار] هِيَ بِئرٌ قَدِيمةٌ عَـلَى ثَلَاثـةِ أمْيَال مِنَ المَدِينَةِ مِن طَرِيق العِرَاق، وَقِيلَ مَوضِع».

(١٣) في «المعْجَم الوَسِيط»: «(القَتَبُ): الرَّحلُ الصَّغِيرُ عَلَى قَدرِ سَنَام الْبَعِير».

حتَّى كَانُوا كما أخبَر عنهُم الصَّادقُ الأمِينُ - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ-، بقَوْلِه: «**هَذَا وَأَصحَابُهُ يومَئِذٍ عَلَى الْهُدَى**»!

أَسْألُ اللهَ الكَرِيمَ أن يَحْشُرَنِي -والقَارِئَ- مَعَهُم، وأن يَغْفِرَ لَنَا جَمِيعًا بِحُبِّهِم.

الأمرُ الخَامِسُ:

أنَّ شَيْخَ الإسْلَام ابنَ تيميَّة -رَحِمَه الله تَعالَى- لم يُقرِّر هَذَا القولَ تقريرًا تامًّا؛ وإنَّما دَفَع به دَعْوى الرَّافضيِّ الخبيثِ المُدَّعي إجْمَاعَ الصَّحَابَة عَلَى قَتْلِ عُثمانَ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-؛ فَبيَّن له أنَّ غَايةَ ما يُمكنُه دَعْواه -لَو جَازَ لَهُ- هُنَا- (أنَّهم لم يَنْصرُوه حقَّ النُّصْرَة، وأنه حَصَل نَوْع من الفُتُور، والخُذْلانِ؛ حتَّى تمكَّن أولَئِكَ المفْسِدُونَ)!

ثُم كَشَف هَذِهِ الدَّعْوَى، وجَزَم أن لهم (تَأْوِيلاتٍ) سَائغَةً، وأنَّهم (ما كَانُوا يظنُّونَ أن الأَمْر يَبْلُغ إلى ما بَلَغ، ولو عَلِمُوا ذَلِك؛ لَسَدُّوا الذَّرِيعة، وحَسَمُوا مَادَّة الفِتْنَة)؛ فهُمْ عِنْدَه -أي: ابن تَيميَّة- مَعْذُورُونَ، لا تَثْرِيبَ عَلَيْهِم.

ولَو أَنَّ شَيخَ الإسلامِ ابنَ تَيمِيَّةَ عَلِمَ بِأَنَّ تَنزُّلَهُ هَذَا في جِدَالِ هَذَا الرَّافضِيِّ الآثِمِ المَارقِ؛ سَيُستَغَلُّ مِن قِبَلِ الشَّيخِ الحَجُوريِّ مِن جِهَةٍ بِحُسنِ قَصدٍ، وسُوءِ لَفظٍ، وبَعضِ فَجَرةِ الرَّافضَةِ مِن جِهَةٍ أُخرَى كَمَا سَتَرى في آخرِ البَحثِ استِدلالَهُم بِهَذِهِ الكَلمَة في بعضِ مُنتَدياتِهِم!![14]؛

---

(١٤) كموقع (سُنت) يَكتبُ أحد الروافض مقالًا فِيهِ عنوانُه (الصحابة خذلوا عثمان حتى قُتل... قاله ابن تيمية (وعلى ذمَّته))!! ثُم أورد كلام شيخ الإسلام الذي في

في النَّيلِ مِن الصَّحَابَةِ - رِضوَانُ الله عَلَيهِم-؛ لَمَا تَرَكهَا والله أَبَدًا، ولأفَاضَ في نَقضِهَا، كَمَا هِيَ عَادَتُهُ فِيمَا هُوَ دُونَ ذَلكَ.

الأمرُ السَّادسُ:

من المُقرَّر عند المُحققِّين أنَّ سِيَاق الردِّ عَلَى المبتَدِع المنَازِع - كَيْفَ بالرَّافضيِّ؟- قد يحصلُ فيه من التَّعْبيرِ ألْفاظٌ، وكَلِماتٌ يجُرُّ إليهَا البَحْثُ، لا سِيَّما مع شَنَاعة الخَطَأ، وقُبحِه، ولا يجُوزُ بَتْر تِلْكَ الكَلِماتِ عن سِيَاقَاتِها، وأخْذُها مأْخذَ التَّقْرِيرَات.

«منهاج السنة»، وعلَّق عليه هذا الخبيث؛ فقال - **وانظر أيها السلفيُّ ما قال**-: (أسئلة لابد منها للسلفية) ثُم وجَّه أسئلتَه الخَمسة الخبيثة:

س١ : الرجاء ذكر عدد وأسماء الصحابة الذين كانوا بالمدينة المنورة ساعة مقتل عثمان ؟

س٢ : لماذا لم ينصروا عثمان حق النصرة ؟

س٣ : ويقول ابن تيمية: إنه حصل منهم نوع من الفتور والخذلان؛ حتى قتله المفسدون، فهل هذا صحيح ؟!! ولماذا؟؟

س٤ : يقول ابن تيمية: إن لهم تأويلات، فما هي هذه التأويلات التي تجعلهم يتخاذلون عن خليفة المسلمين في عقر دارهم؟؟!

س٥ : يقول ابن تيمية: إنهم ما كانوا يظنون أن الأمر يصل إلى ما وصل إليه. .إلخ، فهل الصحابة سُذّج إلى هذه الدرجة، بحيث يشاهدون الأوباش (على حد تعبير ابن تيمية!) يحاصرون الخليفة ثلاثة أيام، ومع ذلك لا يحركون ساكناً، ويظنون أن هؤلاء الأوباش يمازحونه مثلاً بالحصار، وقطع الماء. .إلخ؟؟!!!) انتهى كلام الرافضي!، وانظُر آخرَ حاشِية في البَحثِ.

قَالَ العلَّامة المحقِّق بَكْر بن عَبْد الله أبُو زَيْد -رَحِمَه الله تَعَالَى- في كِتابِه النَّافِع «التَّعَالم» (ص١٢٣-١٢٤):

«**ومن مُوجِبَات الغَلط عَلَى الأئمَّة**، ما تَغَافل عنه كَثيرٌ من الخَلْق؛ لـشِدَّة ضَرَاوتِهم عَلَى السَّلَف في الاعْتِقَاد؛ **ذلكَ أن الاسْـتِقْرَاء دلَّ عَـلَى أنَّ التَّقْييـد لتَقْرير الاعْتِقَاد، لَيْس كالتَّقْرِير للنَّقْض عَلَى أهْلِ الفِرَق** كالأشَاعِرة، وذَوِي الاعْتِزَال، **وبَيَانُ هَذَا**:

أن السَّلَف إذا كَتبوا الاعْتِقَاد عَلَى سَبِيل التَّقْرِير، والبَيَان؛ قَصرُوا ذَلِكَ عَلَى مَوَارد النُّصُوصِ الثَّابتة، ومنها: «عَقِيـدَة الطَّحَـاوِي»، وأبي الخَطَّـاب الكَلْوذانيَّ، وابن تَيْمِيَّة في «العَقِيدَة الوَاسطيَّة»، وغَيْرها.

وأمَّا إذا كَتَبوا للرَّدِّ، والنَّقْض، مِثْل كِتَاب: «نَقْضِ الدَّارِمي عُـثْمَان بـن سَعِيد عَلَى بِشْر المَرِيسِيِّ العَنِيد»؛ فإنَّ مَقَامَ النَّقْض يَفْرِضُ الإبْطَـالَ لكَـلَام الخَلْفِيِّ.

ولهذَا فلا يهولَنَّك ما يُهرِّج به الخَلْفُ[١٥] عَلَى السَّلَف مـن أنَّهـم أطْلَقُـوا عَلَى الله كَذَا وكَذَا، كما هوَّش بذَلِكَ الكَوْثريُّ في مَقَالاتَه عَـلَى أهْـلِ الـسُّنَّة

---

(١٥) هَكَذَا ضَـبطهَا (الـشَّيخُ بَكـرٌ- رَحْمَـةُ الله عَلَيْـه-) بِفَـتحٍ، فـسُكونٍ، في هَـذَا المَوْضِع، والذِي قَبْلَه! وهُو من تَدْقِيقه اللُّغَويِّ، الذي ميَّزَهُ عَلَى كَثيرٍ من عُلَمـاءِ عَـصرِه، وسِرُّ هَذَا الضَّبطِ هو الفَرْقُ الكَبيرُ في المَعنَى بَـيْنَ (الخَلَـفِ)، و(الخَلْـفِ)؛ فَــ(الخَلَـفُ) بَفَتحِ اللَّامِ: البَدَلُ، والعِوَضُ، والأَصْلُ أنَّه في الخَيرِ، ومنهُ مَا رُوِيَ في حَـديثِ: «**يَحمِـلُ هَذا العِلمَ مِن كلِّ خَلَفٍ**...»، وأمَّا (الخَلْفُ) بالسُّكُون؛ فلا يُـسْتَعملُ إلَّا في الـشَّرِّ قـالَ تَعَـالَى: ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٞ وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ ﴾ [الأعـراف: ١٦٩]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِ ﴾ [مريم: ٥٩].

بعِبَارَاتٍ نَقَلَها عـن الـدَّارميِّ في نَقْـضِه، وقـد قـفَّ شَـعْرِي، وحَـصَل في النَّفْس حَسِيكَة[١٦] عَلَى الإمَام الدَّارِمي من خِلَال نُقُول الكَوْثريِّ عنه نصَّ العِبَارة، وبرَقَم الصَّفْحة.

فلـمَّا رَجَعـتُ إلى مَقُـولات المرِّيـسيِّ، وصَـاحِبه ابـن الثَّلجِـيِّ، وجَدْتُ أن الدَّارميَّ -رَحِمَه الله تَعَالَى- أمَامَ عِبَارَات فجَّـة، وإطْلَاقَـاتٍ خَلْفيَّة، لا تَصْدُر من متَماسِكٍ في دِينِهِ، وعَقْلِهِ.

فالدَّارِميُّ لم يَبْدأ بتِلْكَ العِبَارَاتِ، وإنَّما هو في مجَال النَّقْض، لا في مجَـالِ التَّقْرِير، والله أعْلَم». انْتَهَى.

أَقُولُ: هَذَا كَلَامٌ مُحَبَّرٌ محقَّقٌ، وإرْشَادٌ -لطَالِـب الحـقِّ- مُوفَّـقٌ، يَنْبَغـي رِعَايتُه، فإنَّ عَدمَ فِقهِهِ، بلْهَ دِرَايتُهُ **(من مُوجِبَاتِ الغَلَط عَـلَى الأئمَّـة)** كـما قَالَ العلَّامَة المحقِّق بَكْر أَبُو زَيْد -رَحِمَـه الله تَعَـالَى-، بـل **(وعَقِيـدَةِ أَهْـلِ السُّنَّة)!**

ولهِذَا قالَ إِمامُ العَربيَّةِ السَّلفيُّ الخَليلُ بنُ أحمَد (ت١٧٠) في «العَـينِ»: «والخَلَـفُ: مِن الصَّالحينَ، ولا يجَوزُ مِن الأَشرَارِ خَلَفٌ، ولا مِـنَ الأَخيَـارِ خَلْـفٌ». انتَهَـى، وقَـالَ الإمَامُ السَّلفيُّ الأَزهَريُّ (ت٣٧٠) في «تَهذِيبِ اللُّغَةِ» نَقلًا عَـن غَـيرِه: «والخَلَـفُ: مَـا استَخْلفْتَهُ، تَقُول: أَعْطَاكَ الله خَلَفًا ممَّا ذَهَبَ لَكَ، وَلَا تَقُلْ: خَلْفًا». انتَهى.

وانْظُر: «مُعْجَم مَقَايِيس اللُّغَة» لابْنِ فَـارِس، و«الـصِّحَاح» (خلـف)، و«الفُـرُوق اللُّغَوِيَّة» لأبي هِلَال العَسْكَرِيِّ (ص٣١٢).

(١٦) «(حَسِيكَةٌ؛ كسَفِينَة) أَي: عَداوَةً وحِقدًا، وقَالَ الأَزهَـرِيُّ: حَـسَكُ الـصَّدرِ: حِقدُ العَدَاوَةِ». انْتَهَى من «تَاجِ العَرُوسِ» (حسك).

الأمرُ السَّابِعُ:

الوَاجِبُ عَلَيْنا في بَابِ الصَّحَابة: تَلمُّس أعْـذَار لهُـم فـيما قـد يَكُـون ظَاهِره القَدْح! فِيهِم، لا تتبُّع عثَارهِم، أو تَوْجِيهُ النَّقدِ إليهم!

بل يجبُ البَحثُ عن محَاملَ، وتأَوِيَلات لائِقَةٍ، وكفُّ الألْسِنةِ عَنْهُم إلَّا بالجَمِيل، قِيَامًا منَّا بحقِّهم الذَّي أمَرَنا به ربُّنا عَزَّ وجَلَّ، ونَبيُّنَـا - صَـلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ- من إكْرَامِهم، وإجْلَالهِم، وإعْظَامِهم -رَضِي الله عَنْهُم جَمِيعًا-.

وتُعْجِبُني كَلِمةٌ ذَكَرَها عَلَّامَة العِرَاق الآلُـوسيُّ -رَحِمَـه الله تَعَـالَى- في كِتَابه المُسْتَطَاب «صَبِّ العَذَابِ عَلَى مـن سَـبِّ الأَصْـحَابِ» (ص٣٩٤-٣٩٦)؛ واسْتَحْسَنَها؛ فَقَال:

«ولنِعْمَ ما قَالَ العَلَّامَة الثَّاني سَعْدُ الدِّين التفْتَازَانِيِّ في «شَرْحِ المقَاصِدِ» ما نصُّه:

ويجبُ تَعْظِيم الصَّحَابَة، والكَـفُّ عـن مَطَـاعِنِهم، وحَمْـل مَـا يُوجِـبُ بظَاهِرِه الطَّعْنَ فِيهِم عَلَى محَامِل، وتَأوِيَلات، سـيَّما المهَـاجِرِينَ والأنْـصَار، وأهْلَ بَيْعَة الرِّضْوَان، ومن شَهِدَ بَدرًا، وأُحدًا، والحُدَيْبِيَّة؛ فقَدْ انْعَقَـد عَـلَى علوِّ شَأْنِهم الإجْمَاعُ، وشَهِدَت بذَلِك الآيَاتُ الصَّرَاح، والأخْبَار الصِّحَاح، وتَفَاصِيلها في كُتُب الحَدِيث، والسِّيَر، والمنَاقِب.

وكَفُّ اللِّسَان عن الطَّعْن فِيهِم، حَيْث قَالَ - عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ-:

«أَكْرِمُوا أَصْحَابِي؛ فإِنَّهم خِيَارُكُم»[17].

---

(١٧) صَحيحٌ لِغَيرِهِ:

أَخْرَجَهُ أحمدُ (١/ ٢٦)، ومَعْمَرٌ في «الجَامِعِ» (١١/ ٣٤١- مُلْحَق بالمُصَنَّف لعَبْد الرَّزَّاق)، والطَّيالِسيُّ في «مُسْنَدِه» (٣١)، والنَّسَائِيُّ في «الكُبْرَى» (٨/ ٢٨٥)، والضِّيَاءُ في «المُخْتَارَةِ» (١٥٥و١٥٦)، والخَطِيبُ في «الكِفَايَةِ» (ص٣٥)، وأبُو نُعَيْم في «الإمَامَةِ» (١٧٥) من طُرُقٍ عَنْ (عَبدِ المَلِكِ بنِ عُمَيرٍ - وحَصَلَ منه اضْطِرابٌ في الإسْنَادِ- عَن عَبدِ الله بنِ الزُّبَيرِ أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ قَامَ بِالجَابِيَةِ خَطِيبًا، فَقَالَ: إنَّ رَسُولَ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ- قَامَ فِينَا مَقَامِي فِيكُم فَقَالَ: «**أَكرِمُوا أَصحَابِي؛ فَإِنَّهُم خِيَارُكُم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ يَظهَرُ الكَذِبُ حَتَّى يَحلِفَ الإنسَانُ عَلَى اليَمِينِ لَا يُسْأَلُهَا، ويَشهَدَ عَلَى الشَّهَادَةِ لَا يُسأَلُهَا، فَمَن سَرَّهُ بحبُوحَةُ الجَنَّةِ فَعَلَيهِ بِالجَمَاعَةِ، فَإِنَّ الشَّيطَانَ مَعَ الفَذِّ، وَهُوَ مِنَ الاِثنَينِ أَبعَدُ، وَلَا يَخلُوَنَّ رَجُلٌ بِامرَأَةٍ، فَإِنَّ الشَّيطَانَ ثَالِثُهُم، وَمَن سَرَّتهُ حَسَنَتُهُ وَسَاءَتهُ سَيِّئَتُهُ فَهُوَ مُؤمِنٌ**».

هَذَا سَنَد ظَاهِرُه الصِّحَّة، لولا حُصُول الاضْطِرَاب فيه من عَبْد المِلكِ بن عُمَيْرٍ، وللحَدِيثِ طُرُقٌ أُخْرَى عِنْد أحمَدَ (١٨/ ١) ، والبُخَارِيِّ في «التَّارِيخ» (**تَرْجَمة مُحَمَّد بن سُوقَة**)، والحَاكِمِ (١/ ١١٣) وابْن شَبَّة في «تَارِيخِ المَدِينَةِ» (٣/ ٨٢٦)، والحُمَيْدِيِّ في «المُسْنَد» (٣٢)، والشَّافِعِيِّ في «مُسْنَدِه» (٦٦٥) ومن طَرِيقِه البَيْهَقِيُّ في «المَعْرِفَة» (١/ ١٧٠)، وغَيْرهم.

وقَدْ حَصَلَ في طُرُقِهِ اخْتِلافٌ لا يُؤَثِّر في ثُبوتِ القِصَّة أوْرَدَه الدَّارَقُطْنيُّ في «العِلَل» (٢/ ٦٥-٦٧ رقم ١١١)، وتَوَسَّعَ فيه، وابْنُ أبِي حَاتِمٍ في «عِلَلِ الحَدِيثِ» (٥/ ٢١٧-٢١٩ رقم ١٩٣٣)، والتِّرْمِذيُّ في «العِلَلِ الكَبِيرِ» (١/ ٣٢٣ رقم ٥٩٦) مُخْتَصَرًا.

قَالَ شَيْخُنا العَلَّامَة المحَدِّثُ النقَّاد أَبُو عَبْد الرَّحْمَن الوَادِعيُّ في «أحَادِيث مُعَلَّة» (ص٣٢٥)، وقَدْ أوْرَدَ الخِلَاف، وحَرَّرَه: «**الحَدِيثُ بمَجْمُوع طُرُقِه صَحِيحٌ، واللهُ أعْلَمُ، وتَعْلِيلُ الحَدِيثِ من طَرِيقٍ، أو الطَّرِيقَيْن لا يَعْنِي أنه مُعَلٌّ من جَمِيع طُرُقِه؛ إلَّا إذَا جَزَم حَافِظٌ من الحُفَّاظِ أنه لا يَصِحُّ بوَجْهٍ من الوُجُوهِ**». انْتَهَى.

وقَالَ: «لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي؛ فَلَو أن أحَدَكم أنْفَقَ مِثْل أُحُدٍ ذَهبًا، ما بَلَغ مُدَّ أَحَدِهم، ولا نَصِيفَهُ»[١٨].

وقَالَ: «الله الله فِي أَصْحَابِي، لا تَتَّخِذُوهم غَرَضًا بَعْدي، فمن أحَبَّهم فبِحُبِّي أحبُّهم، ومن أَبْغَضَهم فببُغْضِي أبْغِضُهم»[١٩]. انْتَهَى المرَاد.



الوَجْهُ الحادِي عَشَرَ: [جَوابُ الإمَام الآجرِّيِّ عن هَذِهِ الشُّبهَة، وبَحثُه النَّفيسُ]

مَعْلُومٌ من طِبَاع النُّفُوس، كَرَاهة الضَّيْم، وحبُّ نُصْرة المظْلُوم، ولَعلَّ هَذَا هو سَببُ تِلْك الكَلِمة: أنَّ عُثْمَان حَصَلت له خُذَيلةٌ!

والوَاجِبُ تَسْييسُ الطِّباع وفقَ ما تَقْتَضيهِ الشَّريعة؛ فإن عَاقِبةَ ذَلِك حميدةٌ في الدَّارَيْن، ولهَذَا الوَجْه نَظَائرُ كقِصَّة الحُدَيبيَّة.

والمرَادُ ذِكْره في هَذَا الوَجْه أن أحدَ أئمَّتنا الأَعْلام، المَوْثُوق بهم، وبعِلْمِهم قد حرَّر الجَوَابَ في هَذِهِ الدَّقَائِق، والمزَالِق بما قد لا تَرَاه لغَيْره؛ فشَفَى، وكَفَى، وأتَى من تَحْقِيقِ القَوْل بما نَرْجُو أن يُعْظِمَ الله له به الأجْرَ والثَّوَاب.

---

(١٨) مُتَّفقٌ عَلَيْه عَنْ أَبِي سَعِيدٍ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-.

(١٩) ضَعِيفُ الإسنَادِ صَحِيحُ المَعنَى: انْظُر بَحْثَ مُحدِّثِ العَصْرِ نَاصِر الدِّين الأَلْبَانيِّ -رَحِمَه الله تَعَالَى- لهذَا الحَدِيثِ في «الضَّعِيفَة» (٦/ ٤٤٣-٤٤٧ رقم ٢٩٠١).

وهو الإمَامُ الكَبِيرُ أَبُـو بَكْـر مُحَمَّـد بـن الحُـسَيْن الآجُـرِّيُّ (ت٣٦٠) -رَحِمَه الله تَعَالَى- في كِتَابِهِ العَظِيمِ «الشَّرِيعَة» (٤/ ١٩٧٨-١٩٨٣):

«قَالَ مُحَمَّد بن الحُسَين - رَحِمَهُ اللهُ-:

فإن قَالَ قَائل: قد ذَكَـرْتَ عـن النَّبـيِّ - صَـلَّى اللهُ عَلَيـهِ، [وعَـلَى آلِـهِ]، وسَلَّمَ- أَنَّه ذَكَر فِتْنَة تَكُون من بَعْـدِه ، ثـمَّ قَـالَ في عُـثْمَان: «**فـاتَّبِعُوا هَـذَا وأَصْحَابه فإنَّهم يَوْمِئذٍ عَلَى هُدًى**» فأَخْبَرَنَا عن أَصْحَابه: من هُمْ؟

قِيلَ لَه: أَصْحَابه أَصْحَابُ رَسُول الله - صَـلَّى اللهُ عَلَيـهِ، [وعَـلَى آلِـهِ]، وسَلَّمَ- المَشْهُود لهُمْ بالجنَّة، المَذْكُورِ نَعْتهم في التَّـوْرَاة، والإنْجِيـل، الـذي من أَحَبَّهم سَعِدَ، ومن أَبْغَضَهم شَقِيَ.

فإن قَالَ: فاذْكُرْهُم!

قِيلَ لَه: عليٌّ بن أبي طَالِبٍ ، وطَلْحَة ، والزُّبَير ، وسَعْد، وسَعِيد - رَضِيَ اللهُ عَنهُم-، وسَائِر الصَّحَابَة في وَقْـتِهم - رَضِيَ اللهُ عَنهُم-، كلُّهم كَانُوا عَلَى هُدًى كـما قَـالَ النَّبِـيُّ - صَـلَّى اللهُ عَلَيـهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ-، وكلُّهم أَنْكَر قَتْلَه، وكلُّهم اسْتَعْظَم مـا جَـرى عَلَى عُثْمَان - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-، وشَهِدُوا عَلَى قَتَلَتِهِ أَنَّهم في النَّارِ.

فإن قَالَ قَائل: فمَنِ الذِي قَتَلَه؟

قِيلَ لَه: طَوَائِفُ أَشْقَاهُم الله عَزَّ وجَلَّ بقَتْلِهِ حَسَدًا مِـنْهُم لـه، وبَغْيًـا، وأَرَادُوا الفِتْنَة، وأن يُوقِعُوا الضَّغَائِنَ بين أمَّة مُحَمَّد - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَـلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ-، لما سَبَقَ عَلَيهم من الـشِّقْوَة في الـدُّنْيا، ومَـا لهـم في الآخِـرَة أَعظَمُ.

فإن قَالَ: فمن أين اجْتَمَعُوا عَلَى قَتْلِه؟

قِيلَ له : أوَّل ذَلِكَ وبَدْء شَأنِهِ أن بَعْض اليَهُود يُقَال له: ابـن الـسَّوْدَاء، ويُعْرَف بعَبْد الله بن سَبَأ -لَعْنَة الله عَلَيه- زَعَم أنه أسْـلَم؛ فأقَـامَ بالمدِينَـة؛ فحَمَله الحَسَدُ للنَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَـلَى آلِـهِ]، وسَـلَّمَ-، ولـصَحَابَتِه، وللإِسْلَام؛ فانْغَمَسَ في المُسْلِمِينَ، كـما انْغَمَـسَ مَلِـكُ اليَهُـود بُـولسُ بـن شَاوذ في النَّصَارَى؛ حتَّى أضَلَّهم، وفرَّقَهم فرقًـا، وصَـارُوا أحْزَابًـا؛ فلـمَّا تمكَّن فِيهِم البَلَاءُ، والكُفْرُ تَرَكَهم، وقِصَّته تَطُول، ثم عَادَ إلى التهـوُّد بَعْـد ذَلِكَ.

فهَكَذا عَبْد الله بن سَبَأ أظْهَر الإِسْلَام، وأظْهَـر الأمْـرَ بـالمعْرُوفِ، والنَّهي عن المنْكَر، وصَارَ له أَصْحَاب في الأمْصَار، ثمَّ أظْهَـر الطَّعـن عَلَى الأمَرَاء، ثم أظْهَر الطَّعْن عَلَى عُثْمَان - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-، ثـمَّ طَعَـن عَلَى أبي بَكْـر وعُمَـر - رَضِيَ اللهُ عَـنهُمَا-، ثـمَّ أظْهَـر أنَّـه يَتَـولَّى عَلِيًّـا - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-، وقَدْ أعَاذَ الله الكَرِيم عَلِيَّ بـن أبي طَالِـبٍ، ووَلَـدَه، وذُرِّيَّتَه - رَضِيَ اللهُ عَنهُـم- من مَذْهَبِ ابن سَبَأ، وأَصْحَابه السَّبَئِيَّة.

فلـمَّا تمكَّنـت الفِتْنَـة، والـضَّلَال في ابـن سَـبَأ، وأَصْـحَابه، صَـارَ إلى الكُوفَـة؛ فـصَارَ لـه بهـا أَصْـحَابٌ، ثـمَّ وَرَد إلى البَـصْرة، فَـصَارَ لَـهُ بهـا أَصْحَابٌ، ثمَّ وَرَد إلى مِصْر؛ فَصَارَ له بها أَصْحَابٌ، كلُّهم أهْـل ضَـلَالَةٍ، ثمَّ تَواعَدُوا الوَقْت، وتَكَاتَبوا ليَجْتَمِعُوا في مَوْضِع، ثم يَصِيرُوا كلُّهـم إلى المدِينَة؛ ليَفْتِنُوا المدِينَة، وأَهْلَهَا ففَعَلُوا، ثمَّ سَارُوا إلى المدِينَة؛ فقَتَلُوا عُـثْمَان - رَضِيَ اللهُ عَنـهُ-، ومَـعَ ذَلِـكَ فأهْـلُ المدِينَـة لا يَعْلَمُـونَ حتَّـى ورَدُّوا عَلَيْهم.

فإن قَالَ: فلم لم يُقَاتِل عنه أَصْحَاب رَسُول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ-؟

قِيلَ له: إن عُثْمَان - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-، وصَحَابَته لم يَعْلَمُوا؛ حتَّى فاجَأَهُم الأَمْر، ولم يَكُن بالمدِينَة جَيْش قد أعدَّ لِحَرْب، فلَمَّا فجَأَهم ذَلِكَ اجْتَهَدُوا - رَضِيَ اللهُ عَنهُم- في نُصْرَتِه، والذَّبِّ عنه؛ فما أطَاقُوا ذَلِك، وقد عَرَضُوا أَنْفُسَهم عَلَى نُصْرَته، ولو تَلَفَتْ أَنْفُسُهم؛ فأَبَى عَلَيْهم، وقَالَ: **أَنْتُم فِي حِلٍّ مِنْ بَيْعَتِي، وفِي حَرَجٍ من نُصْرَتِي، وإِنِّي لأَرْجُو أن أَلْقَى اللهَ عَزَّ وجَلَّ سَالِمًا مَظْلُومًا.**

وقد خَاطَبَ عليُّ بن أبي طَالِبٍ، وطَلْحَة، والزُّبَير - رَضِيَ اللهُ عَنهُم-، وكَثِير من الصَّحَابَة هَؤُلَاءِ القَوْم بمُخَاطَبَةٍ شَدِيدَةٍ، وغلَّظُوا لهم في القَوْل؛ فلما أحَسُّوا أن أَصْحَابَ رَسُولِ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ- قد أَنْكَرُوا عَلَيهم؛ أَظْهَرَتْ كُلُّ فِرْقَة مِنْهُم أنَّهم يتَوَلَّونَ الصَّحَابَة؛ فلَزِمَتْ فِرْقَةٌ مِنْهُم بَاب عَلِيِّ بن أبي طَالِبٍ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-، وزَعَمْت أنَّها تَتَوَلَّاه، وقد بَرَّأه الله عَزَّ وجَلَّ مِنْهم، فمَنَعُوه الخُرُوجَ، ولَزِمَتْ فِرْقة مِنْهُم بَابَ طَلْحَة، وزَعَمُوا أنَّهم يَتَوَلُّونه، وقَدْ بَرَّأه الله عَزَّ وجَلَّ مِنْهم، ولَزِمَتْ فِرْقَة مِنْهُم بَابَ الزُّبَير، وزَعَمُوا أنَّهم يَتولَّونَه، وقد بَرَّأه الله عَزَّ وجَلَّ منهم، وإنَّما أرَادُوا أن يشْغَلُوا الصَّحَابَة عن الانْتِصَار لعُثْمَان - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-، ولبَّسُوا عَلَى أهْلِ المدِينَة أمْرَهم للمَقْدُور الذي قَدَّرَه عَزَّ وجَلَّ أن عُثْمَان يُقْتل مَظْلُومًا.

فوَرَد عَلَى الصَّحَابَة أمْرٌ لا طَاقَة لهم به، ومـع ذَلِـكَ فقـد عَرَضُـوا أنْفُـسَهم عَـلَى عُـثْمَان - رَضِيَ اللهُ عَنهُ- ليَأذَنَ لهم بنُصْرَتِه مع قِلَّة عَدَدِهم، فـأَبى عَلَـيْهم، ولو أَذِنَ لهُمْ؛ لقَاتَلُوا.

فعَنِ العَبَّاسِ بن أحمدَ الخَتَلِيِّ المعْـرُوف بـابْنِ أبي شَـحْمَة قَـالَ: حَـدَّثَنا دَهْثَم بن الفَضْلِ أبُو سَعِيد الرَّمْلِيِّ قَالَ: ثَنَا المؤَمَّل بن إسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنا حَمَّاد بن زَيْد، عن أَيُّوبَ، وهِشَام، عن مُحَمَّد بن سِيرِينَ قَالَ:

لَقَد كَانَ فِي الدَّارِ جَمَاعَةٌ مِنَ المُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَأَبنَاؤُهُم، مِنهُم: عَبدُ الله بنُ عُمَرَ، والحَسَنُ والحُسَينُ، وعَبدُ الله بنُ الـزُّبَيرِ، ومُحَمَّـدُ بـنُ طَلحَـةَ، الرَّجُلُ مِنهُم خَيرٌ مِن كَذَا وكَذَا يَقُولُونَ: يَا أَمِيرَ المُؤمِنِينَ، خَلِّ بَينَنَـا وَبَـينَ هَؤُلَاءِ القَوم.

فَقَالَ: أَعزِمُ عَلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنكُم، وإنَّ لِي عَلَيهِ حَقًّا أَن لَا يُهرِيقَ فِيَّ دَمًا، وأُحَرِّجُ عَلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنكُم لَمَا كَفَانِي اليَومَ نَفسَهُ.

فإن قَالَ قَائِل: فقد عَلِمُوا أنَّه مَظْلُوم، وقد أشْرَف عَـلَى القَتْـل؛ فكَـانَ يَنْبَغِي لهُمْ أن يُقَاتِلُوا عنه، وإن كَانَ قَدْ مَنَعَهم[٢٠]!

(٢٠) هَذَا ممَّا يَخْتَلِجُ فِي صُدُورِ الخَائِضِينَ فِي هَذَا البَابِ؛ ويَكَادُ أن يَكُون هـو شُـبْهَةَ قَولَةِ الشَّيخِ الحجُوريِّ - هَدَاهُ اللهُ-: (إنَّ عُثْمَانَ وَقَعَتْ له خَذِيلَة)؛ فتَـدبَّر أيُّهـا الـسَّلفيُّ - زَادَكَ الله هُدًى، وبَصِيرَةً- الجَوَابَ السَّلَفيَّ عَنْهَا.

ولَعَلَّ الدَّافعَ لهَذِهِ الدَّندَنَةِ هُو تَسلِيَةُ قَلبِه وقَلبِ أَتبَاعِهِ إِلَى أَنَّ مَـا يَـراهُ - هُـوَ- مِـن خُـذلانِ عُلَـمَاءِ الـسُّنَّة فِي الـيَمنِ لَـهُ فِي عَـدمِ قَبُـولِهم تَبدِيعَـهُ لأَخيـهِ الـشَّيخ عَبدِ الرَّحمنِ العَدنيِّ، وغَيرِهِ، ومَا جَرَى بَعدَ ذَلكَ، قَد جَرَى أَعظَمُ مِنـهُ فِي حَـقِّ مَـن هُـوَ خَيرٌ مِنهُ (عُثمَانَ!)!!

قِيلَ له: ما أَحْسَنْتَ القَوْلَ؛ لأَنَّك تكلَّمْتَ بغَيْرِ تَمْييز[٢١]!!

فإن قَالَ: ولِمَ؟

قِيلَ: لأنَّ القَوْم كَانُوا أَصْحَاب طَاعَة -وفَّقَهم الله تَعَالى- للصَّوَاب من القَوْل والعَمَلِ، فقد فَعَلُوا ما يجِبُ عَلَيْهم من الإنْكَار بقُلُوبِهم، وألْسِنَتِهم، وعَرَضُوا أنْفُسَهم لنُصْرَته عَلَى حَسَب طَاقَتِهمْ.

فلَمَّا مَنَعَهم عُثْمَان - رَضِيَ الله عَنهُ- من نُصْرته، عَلِمُوا أن الوَاجِبَ عَلَيْهم السَّمْعُ، والطَّاعَة له، وأنَّهم إن خَالَفُوه لم يَسَعْهُم ذَلِك، وكَانَ الحَقُّ عِنْدَهم فِيمَا رَآهُ عُثْمَان -رَضِيَ اللهُ عَنْه وعَنْهُم-[٢٢].

فإن قَالَ قَائل: فلِمَ مَنَعَهم عُثْمَان من نُصْرَتِه، وهو مَظْلُومٌ، وقَدْ عَلِمَ أن قِتَالَهم عنه نَهْيٌ عن مُنْكَر، وإقَامَة حَقٍّ يُقِيمُونَه؟

قِيلَ له: وهَذَا أيْضًا غَفْلَةٌ مِنْكَ!!

فإن قَالَ: وكَيْفَ؟

قِيلَ له: مَنْعُهُ إيَّاهُم عن نُصْرَته يحْتَمِل وجُوهًا كُلُّها محْمُودَةٌ:

أحدُهَا: عِلْمُه بأنَّه مَقْتُولٌ مَظْلُومٌ لا شَكَّ فِيهِ؛ لأن النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ- قد أعْلَمَه: أنَّك تُقْتَل مَظْلُومًا، فاصْبِر؛ فَقَالَ:

فَانظُر أَخِي السَّلفيَّ المُوفَّق إِلَى الفِتنِ كَيفُ تَجُرُّ الفِتنَ، ويَأْخُذ بَعضُهَا رِقَابَ بَعضٍ، نَسأَلُ اللهَ العَافيَةَ، والسَّلامَةَ.

(٢١) مَا أدَقَّ هَذَا الجَوَاب، نَسْأَلُ الله البَصِيرَةَ، وحُسْنَ الفَهْمِ، والتَّمْييز!

(٢٢) هَذَا الجَوَابُ العَظِيمُ هو مَنْهَجُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وطَرِيقَةُ الأئمَّةِ المَهْدِيِّينَ، فالصَّحَابَة -رِضْوَانُ الله عَلَيْهِم- فِي الحَالَيْنِ عَلَى (هُدًى) مُسْتَقِيمٍ.
أَمَّا الخَذِيلَة، و...؛ فَلَا أَثَرَ لهَا فِي كَلَامِ هَذَا الإمَامِ القُدْوَةِ.

أصْبِرُ! فلَمّا أحَاطُوا به عَلِمَ أنَّه مَقْتُولٌ، وأن الـذي قالَـه النَّبِـيُّ – صَـلَّى اللهُ عَلَيهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَلَّمَ– له حقٌّ كما قَالَ لا بدَّ من أن يَكُونَ، ثُمَّ عَلِـمَ أنَّـه قَدْ وعدَه من نَفْسِهِ الصَّبرَ؛ فصَبَرَ كَمَا وَعَدَ.

وكَانَ عِنْدَه أن من طَلَب الانْتِصَار لنَفْسِه، والذَّبَّ عَنْهـا؛ فلَـيْسَ هَـذَا بصَابِرٍ؛ إذْ وَعَدَ من نَفْسِه الصَّبرَ، **فهذا وَجْهٌ**.

ووجْهٌ آخَرُ: وهو أنَّه قد عَلِـمَ أن في الـصَّحَابَة – رَضِيَ اللهُ عَـنهُم– قِلَّة عَدَدٍ، وأن الَّذِينَ يُرِيدُونَ قَتْلَه كَثيرٌ عَدَدُهم؛ فلـو أَذِنَ لهـم بـالحَرْبِ لم يَأمَنْ أن يَتلَف من صَحَابَة نَبِيِّه بَسَبَبه، فوَقَاهم بنَفْسِه إشْفَاقًا منـه عَلَـيْهم؛ لأَنَّه رَاعٍ والرَّاعِي واجِبٌ عَلَيه أن يَحُوط رَعِيَّته بكلِّ ما أمْكَنه، ومـع ذَلِـكَ فقَدْ عَلِمَ أنه مَقْتُول فصَانَهم بنَفْسِه، **وهَذَا وَجْهٌ**.

ووجْهٌ آخَرُ: وهو أنَّه لَمَّا عَلِمَ أنها فِتْنَة، وأنَّ الفِتْنَة إذَا سُلَّ فِيها الـسَّيفُ لم يُؤْمَن أن يُقْتَلَ فِيهَا من لا يَسْتَحِقُّ؛ فلم يَخْتَر لأَصْحَابه أن يَـسُلُّوا في الفِتْنَـة السَّيفَ، وهَذَا أيضًا إشْفَاقٌ منه عَلَيهم فِتْنَةً تَعمُّ، وتَذْهَبُ فيهـا الأمْـوَالُ، وتُهْتَك فِيهَا الحَرِيم؛ فصَانَهم عن جَمِيعِ هَذَا.

ووجْهٌ آخَرُ: يحتَمَلُ أن يَصْبرَ عن الانْتِـصَارِ لِتكُـون الـصَّحَابَة – رَضِيَ اللهُ عَنهُـم– شُهُودًا عَلَى مَنْ ظَلَمَه، وخَالَفَ أمْـرَه، وسَـفَك دَمَه بغَيْرِ حَقٍّ؛ لأن المُؤْمِنِينَ شُهَداءُ الله عَزَّ وجَلَّ في أرْضِه، ومَـعَ ذَلِـكَ فلَمْ يحِبَّ أن يُهرَاقَ بسَبَبِه دَمُ مُـسْلِمٍ، ولا يَخْلُـفَ النَّبِـيَّ – صَـلَّى اللهُ عَلَيـهِ، [وعَلَى آلِهِ]، وسَـلَّمَ– في أمَّتـه بإهْرَاقِـه دَمَ مُـسْلِمٍ، وكـذَا قَـالَ – رَضِيَ اللهُ عَنهُ–.

فكانَ عُثْمانُ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ- بهذَا الفِعْل مُوَفَّقًا مَعْذُورًا رَشِيدًا، وكَانَ الصَّحَابَة - رَضِيَ اللهُ عَنهُم- في عُذْرٍ، وشَقِيَ قَاتِلُه». انْتَهَى كَلَامُه -رَحِمَه الله تَعَالَى.-



قَالَ كاتِبُهُ- سَدَّدهُ اللهُ وهَدَاهُ :-

هَذَا كَلامٌ سَلفيٌّ عَظيمٌ، رَصِينٌ مَتِينٌ قَوِيمٌ، من إمَامٍ رَسَخَت قَدَمُه في هَذِهِ الأَبْوابِ؛ فهو يجْعَلُ الصَّحَابَة في عُذرٍ مَقْبُولٍ، ويجْعَلُ عُثْمَانَ في فِعْلِه (**مُوَفَّقًا مَعْذُورًا رَشِيدًا**)، فما أجْمَلَ هَذَا الكَلَامَ، ومَا أحْلَاهُ، ومَا أشْرَحَ القُلُوبَ به، ومَا أسْعَدَ الصُّدورَ منهُ.

فكُنْ عَلَيهِ أيَّها الحَبِيبُ تَسْعَدْ، ودَعْكَ من غَيْرِه تَرشُدْ، واللهُ هو المَوَفِّقُ والمسْتَعَانُ.



الوَجهُ الثَّانِي عَشَرَ: ثُمَّ وَقَفتُ - والكتَابُ علَى وشَكِ الصُّدُورِ مَطبُوعًا - عَلَى نَقلٍ عَجِيبٍ جِدًّا في مَسأَلَتِنَا - هُوَ مِن تَوفِيقِ الله الكَرِيم، وفَتحِهِ -بَعدَ تَمَامِ البَحثِ السَّابِقِ، ولله في خَلقِهِ شُؤُونٌ؛ فَلَعَلِّي لا أَنشَطُ للبَحثِ السَّابِقِ؛ لَو وَقفتُ عَلَيهِ - قَبلُ!-

فِيهِ التَّصرِيحُ بأَنَّ دَعوَى (أَنَّ عُثمَانَ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ -حَصَلَت لَهُ خَذِيلَةٌ!!) ؛ إنَّمَا هِيَ مِن دَعَاوَى الرَّافِضَةِ!!، وحَمَاقَاتِهِم..!!

وذَلكَ مَا نَصَّ عَلَيهِ الإمَامُ الحَافِظُ أَبُو نُعَيمٍ أَحمَدُ بنُ عَبدِ الله الأَصبَهَانيُّ (ت ٤٣٠) - رحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -في كِتَابِهِ «الإِمَامَةُ والرَّدُّ عَلَى الرَّافِضةِ» (ص٣٢٦)؛ فَقَالَ مَا حَرفُهُ:

«فَإِذَا احتَجُّوا بِرِوَايَةِ الرَّوَافِضِ وَعُلَمَائِهِم أَنَّ حُذَيفَـةَ وَعَـمَّارًا - رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا -رُوِيَ عَنهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا :قَتَلنَاهُ كَافِرًا.

وَأَنَّ طَلحَةَ كَانَ فِيمَن حَصَرَهُ.

وَأَنَّ عَلِيًّا أَعَانَ عَلَى قَتلِهُ، وَمَا لَا حُجَّةَ فِيهِ.

وَأَنَّ النَّاسَ خَذَلُوهُ!، وَأَسلَمُوهُ!، وَغَيرُ ذَلِكَ مِن حَمَاقَاتِ الرَّوَافِضِ[٢٣] -عَلَيهِم لَعنَةُ الله، وَالمَلَائِكَةِ-».

---

(٢٣) مَطلَبٌ عَزِيزٌ فِي بَيَانِ تَسَلسُلِ وِرَاثَةِ شُبهَةِ الخَذِيلَةِ عِندَ الرَّافِضَةِ والنَّاصِبَةِ:

إِنَّ مِمَّا تَعجَبُ منه أَيُّها الموفَّق السُّنيُّ - رَحمَكَ اللهُ- أنَّ الرَّوافضَ لازالُوا إلى اليوم في هذا الضَّلال سَادرونَ، وفي غَيِّهم يَعمهون، فها هي مواقع الرافضة في الـشَّبكة العالَميَّـة العنكبوتيَّة تغلِي قُدورُها بهذه الشُّبهة الباطلة النَّتِنَةِ؛ ففـي موقـع (منتـديات أنـا شـيعي العالمية) فيها هذا المقال: **(عثمان بن عفان من الذي قتل؟ ومن الذي خذل؟ ومن الـذي حرَّض؟)!!**، وفي موقع (alhaydarion) هذا المقال: **(قد خذل الأنصار، والمهاجرون عثمان حتى قتل!!)**!!، ومما استدلوا به كلام شيخ الإسلام ابن تيمية الـذي في «منهـاج السنة»!! (٤/ ٣٢٣)، وكذا في موقع (منتديات غرفة الغدير المباركة)، وفي (كتبخانـه): (http://go.microsoft.com/fwlink/?LinkId=٦٩١٥٧) مقـالٌ فيـه نقـلٌ لهذه الشبهة عن «نهج البلاغة»، والانتصارُ لذلك بكلام (محمـد عبـده)، ومنـه: (**حـين قتل عثمان كانت المدينة تعج و تغـصُّ بالـصحابة مـن المهـاجرين و الأنـصار، و فـيهم الوجوه، وأهل السابقة، والمكانة، وقد خذلوا عـثمان، وتجـاهلوه عـن عمـد ، بـل كـان بعضهم يحرِّض عليه سرًّا، أو علنًا ، و لو أَن الصحابة ناصروه، ووقفوا معه؛ لما أقـدم، و تجرَّأ أحد على قتله!**

أما الذين ناصروا عثمان فهم وزراؤه، وأعوانه الذين اغتصب لهم أموال المسلمين ، كمروان، و أضرابه.

وعلى هذا فمن نصر عثمان، لا يجرؤ على الادِّعاء بأنه أفضل ممن خذله، بل العكس هو الصحيح؛ و نتيجة ذلك أن من خذل عثمان، و هو قادر على الذبِّ عنه غير مسؤول أمام الله!، قال الشيخ محمد عبده : يريد الإمام أن القلوب متَّفقةٌ على أن ناصري عثمان لم يكونوا في شيء من الخير الذي يفضلون به على خاذليه»، و قال ابن أبي الحديد : « أمَّا قوله (غير أن من نصره) فمعناه: أن خاذليه كانوا خيرا من ناصريه؛ لأن الذين نصروه، كان أكثرهم فسَّاقًا!، كمروان بن الحكم، و أضرابه، و خذله المهاجرون و الأنصار»!!!، وفي موقع (منتديات الشيعة العالمية) مقال عنوانه: (الفتنة في زمن عثمان)، بنوا فيه على هاوية شبهة الخذيلة قصورا منهارة ..

هذه لمحةٌ وجيزة تدلُّك على ما وراءَها!

ومن المناقضات العجيبة أن الناصبة - في الطرف الآخر - اشتهر عنهم - أيضًا- الاستدلالُ بشبهة (خذيلة عثمان!) في دعواهم مناصرةَ أمير المؤمنين عثمان؛ لأنه قد خذل، و..؛ حتى نُقلَ عن بعض شعراء الشام كما في «العقد الفريد» (٥/ ٤٧-٤٨) قوله:

خذلتــه الأنــصــار إذ حــضــر المــو	
	ت وكانــت ثقــاتــه الأنــصــارُ
ضــربوا بالبــلاء فيــه مع النّــا	
	س وفــي ذاك للبــريــة عــارُ
حرمــة بالبــلاء مــن حرمــة الله	
	ووال مــن الــولاة وجــارُ
أيــن أهــل الحيــاء إذ منــع المــا	
	ءَ فدتــه الأســماع والأبــصــارُ
مــن عذيــري مــن الزبيــر ومــن	
	طلحــة هاجــا أمــرًا لــه إعــصــارُ

تركـــوا النـــاس دونهـــم عبـــرة الـــ	
	ـــعجل فـشـــبَّت وســـط المدينـة نـــارُ
هكـــذا زاغـــت اليهـــود عـــن الحـــقْ	
	قِ بمـــا زخـــرفـــت لهـــا الأحبـــارُ
ثـم وافـــى محمـــد بـن أبـــي بكـــر	
	جهـــــــارًا وخلفَـــــــه عمّـــــــارُ
وعلـــيٌّ فـــي بيتـــه يـســـأل النَّـــا	
	س ابتــــــداءً وعنــــده الأخبــــارُ!
بـــاســـــطًا للتـــي يريـــــد يديـــــه	
	وعليــــــه سكينـــــــة ووقـــــارُ
يرقـــب الأمــــــر أن يـــزفَّ إليـــه	
	بالـــذي ســـبّبت لـــــه الأقـــــدارُ
قـــد أرى كثـــرة الكـــــلام قبيـــحًا	
	كـــلُّ قـــــول يشينـــــه إكثـــارُ

وقد أبان الحافظ ابنُ رجَبٍ أنَّ ظلَمة بني مروان أثاروا أمرَ قتلِ عُثمان، وعظَّموه – وهو كذلكَ–؛ ليَتوصَّلُوا إلى تَثبيت حُكمهم، وإزاحة الأمر عن علِيٍّ – رضيَ الله عنهم جميعًا–؛ لتَورُّطه، وخذلانه! – وكذَبُوا– مكيدةً منهم على العامَّة، وأبناؤُه من باب أولى!، أبان ذلكَ في بحثٍ لَطيف انظُرهُ في: «الفرق بين النَّصيحة والتَّعيير» (ص٢٤).

وها هو أحد الروافض في موقع (سُنت) يكتبُ مقالًا عنوانُه (الصحابة خذلوا عثمان حتى قُتل... قاله ابن تيمية (وعلى ذمَّته))!! ثُم أورد كلام شيخ الإسلام الذي «منهاج السنة»، وعلَّق عليه هذا الخبيث؛ فقال – **وانظر أيها السلفيُّ ما قال**:-

(أسئلة لابد منها للسلفية:

ثُمَّ أَجَابَ – رحِمَهُ اللهُ تَعَالَى –عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ، وأَجَابَ عَلَى دَعوَى الرَّافضَةِ – قَبَّحَهُم الله– : (**أَنَّ النَّاسَ خَذَلُوهُ!، وَأَسلَمُوهُ!**)؛ فقَالَ (ص ٣٣١–٣٣٢) – وتَدَبَّر بِرَبِّكَ جَوَابَهُ–:

«**وَأَمَّا اعتِلَالُهُم بِتَركِ إِنكَارِ الصَّحَابَةِ** – رَضِيَ اللهُ عَنهُم– **عَلَى مَن حَصَرُوهُ !!**.

فَلَقَد شَرَعُوا إِلَى الإِنكَارِ عَلَيهِم، وَاستَعَدُّوا لِمُدَافَعَتِهِم، وَمُقَاتَلَتِهِم، وَلَكِن لَم يُظهِرِ القَومُ قَتلَهُ؛ وإنما أَظهَرُوا المَعتَبَةَ.

س١ : الرجاء ذكر عدد وأسماء الصحابة الذين كانوا بالمدينة المنورة ساعة مقتل عثمان ؟

س٢ : لماذا لم ينصروا عثمان حق النصرة ؟

س٣ : ويقول ابن تيمية: إنه حصل منهم نوع من الفتور والخذلان؛ حتى قتله المفسدون، فهل هذا صحيح ؟!! ولماذا؟؟

س٤ : يقول ابن تيمية: إن لهم تأويلات، فما هي هذه التأويلات التي تجعلهم يتخاذلون عن خليفة المسلمين في عقر دارهم؟؟!

س٥ : يقول ابن تيمية: إنهم ما كانوا يظنون أن الأمر يصل إلى ما وصل إليه. .إلخ، فهل الصحابة سُذّج إلى هذه الدرجة، بحيث يشاهدون الأوباش (على حد تعبير ابن تيمية!) يحاصرون الخليفة ثلاثة أيام، ومع ذلك لا يحركون ساكناً، ويظنون أن هؤلاء الأوباش يمازحونه مثلاً بالحصار، وقطع الماء. .إلخ؟؟!!!) انتهى كلام الرافضي!

قُلتُ: إنما أوردت كلام الرَّافضة، والناصبَة إيقَاظًا لبَعضٍ مَن لم يُدرك حقيقةَ الدعوة السلفية القَائمة على التَّجرُّد للحقِّ؛ فتراه اليوم وقد احتَملَته الحميَّةُ، من نَقد قول من قال من المعاصرين بشبهة الخذيلة لعُثمان!؛ فهل من مدَّكر؟!

وهل مِن تائب، ومستغفر؟!

وهل من غيُورٍ مُنذرٍ، ومُحذِّر؟!

وَمَعَ ذَلِكَ فَلَم يَكُن لَـهُم أَن يَستَبِدُّوا بِـرَأيٍ فِي أَمـرِهِم؛ إِلَّا بِـأَمرٍ مِـن خَلِيفَتِهِم، وَأَمِيرِهِم عُثمَانَ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ-، وَكَـانَ يَمـنَعُهُم مِـن ذَلِـكَ، وَيَعزِمُ عَلَيهِم، أَلَّا يُرَاقَ فِيهِ مِحْجَمَةٌ مِن دَمٍ.

وَلَقَد أَنكَرُوا، وَبَالَغُوا فِي الإِنكَارِ، مِنهُم:

زَيدُ بنُ ثَابِتٍ، وَعَبدُ اللهِ بنُ سَلَامٍ، وَابنُ عُمَرَ، وَأَبُو هُرَيرَةَ، وَالمُغِيرَةُ بنُ شُعبَةَ، وَابنُ الزُّبَيرِ وَابنُ عَامِرٍ، وَغَيرُهُم.

فَأَمَّا الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ - عَلَيهِمَا السَّلَامُ-؛ فَقَـد حُمِـلَ يَومَئِـذٍ جَرِيحًـا»

انتَهَى، ثُمَّ سَاقَ آثَارًا.



[انتهى الباب، ولله الحمد والمنّة]